الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم اقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص : اقتصاد كمي

دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة

دراسة حالة بلدية عشعاشة(2000-2020)

إعداد الطالبين :

- جلالي هواري

- بلبكوش أحمد

إشراف الدكتور :

- مولود نورين

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الصفة	الرتبة	الجامعة
دقيش مختار	رئيسا	أستاذ محاضر (أ)	مستغانم
نورين مولود	مقررا	أستاذ محاضر (أ)	مستغانم
ودان بوعبد الله	مناقشا	أستاذ محاضر (أ)	مستغانم

السنة الجامعية : 2022/2021

إهداء

نهدي ثمرة جهدي:

إلى اللذين قال سبحانه وتعالى في شأنهما: (وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا) إلى من رضاهم من رضاء الله عزو جل ورسوله صلى الله عليه وسلم.

إلى أحلى اسم نطق به لساني، ينبوع الحنان والعطف إلى التي سهرت على رعايتي إلى العين التي قاطعت النوم لراحتي إلى التي علمتني الصمود والتحدي إلى التي كانت دائما نبراسا تضيء دربي أمي الحبيبة " **زهرة**" أمد الله في حياتها في صحة ورخاء.

إلى الذي علمني أن الحياة كفاح وأن الأمل أساس النجاح، حامي البيت وراعي شؤونه إلى من وجوده أضاء لي الطريق إلى الذي تشرفت بحمل اسمه أبي العزيز حفظه الله ورعاه، وإلى من قاسموني رحم أمي وتقاسمت معهم رغيف الخبز إخوتي الأعزاء

إلى الأستاذ المشرف الذي كان لنا السند والموجه والذي صبر معنا على حمل عناء هذا البحث " مولود نورين "

إلى كل من علمني حرفا طوال مشواري الدراسي، إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد .

هواري

إهداء

قال تعالى " وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه و بالوالدين إحسانا" ووصى بهما الحبير خير الأنام محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم

أهديكم سلاما لو رفع إلى السماء لكان قمرا منيرا ولو نزل إلى الأرض لكساه سندسا وحريا ولو مزج بالبحر لجعل الملح الأجاج عذبا فراتا.

إلى مثلي الأعلى وأعز وأغلى ما أملك في الدنيا فبدونه الحياة ليس لها معنى .

والدي الحبيب أطال الله في عمره

إلى التي زادتني عزما وإدارة في النجاح إلى أغلى و أعز ما أملك في الوجود أمي .

حفظها الله وأطال في عمرها .

إلى إخوتي وأخواتي حفظهم الله .

أهدي أسمى عبارات الشكر والتقدير إلى الأستاذة المشرف "مولود نورين"

إلى كل الأصدقاء والأحباب بعيدا كان أو قريبا .

بلبكوش أحمد

كلمة شكر

بادئا ببدء نشكر الله عز و جل,ونحمده على نعمه علينا,الذي سدد خطانا و يسر لنا

طريقنا و حفظنا من كل سوء و هدانا إلى طريق العلم و الكفاح للوصول إلى غاية

لطالما حلمنا بها، فصار الحلم بعناية الله وحفظه حقيقة نعيشها اليوم.

والصلاة والسلام على سيدنا وحبيبنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين:

نشكر التي ندين لها بهذا العمل فكرا وبناءا الجامعة الجزائرية

– جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم-.

والشكر كل الشكر للأستاذ المشرف " **مولود نورين**" الذي أمدنا بالنصائح والإرشادات ومساعدته لنا في إخراج هذا العمل المتواضع إلى النور فله ولكل من أخلصوا إلى الجامعة صادق الاعتبار وجزيل الامتنان.

كما لا يفوتنا أن نشكر كل الموظفين بالمكتبة الذين أمدونا بالكتب القيمة

جلالي هواري

بلبكوش أحمد

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
إهداء	
كلمة شكر	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول و الأشكال	ii - I
مقدمة	1
الفصل الأول : ماهية التنمية المستدامة	
تمهيد :	4
المبحث الأول : مفاهيم حول التنمية المستدامة	5
المطلب الأول :تعريف التنمية المستدامة	5
المطلب الثاني : خصائص التنمية المستدامة	7
المطلب الثالث : أبعاد ومبادئ التنمية المستدامة	8
المبحث الثاني : تجسيد التنمية المستدامة	11
المطلب الأول : شروط تجسيد التنمية المستدامة	11
المطلب الثاني : مؤشرات قياس التنمية المستدامة	12
المطلب الثالث : معوقات وتحديات التنمية المستدامة	16
خلاصة الفصل :	21
الفصل الثاني : الجماعات المحلية كأداة لتفعيل التنمية المستدامة	
تمهيد :	22
المبحث الأول : مفاهيم حول الجماعات المحلية :	23
المطلب الأول : ماهية الجماعات المحلية	23
المطلب الثاني : مبادئ وركائز الجماعات المحلية	24
المطلب الثالث : خصائص وأهداف الجماعات المحلية	26
المبحث الثاني : واقع الجماعات المحلية	30
المطلب الأول : أهمية الجماعات المحلية :	30
المطلب الثاني : مقومات نظام الجماعات المحلية	30
المطلب الثالث : عوائق و مشاكل الجماعات المحلية	33
المبحث الثالث : الجماعات المحلية والتنمية المحلية المستدامة	36
المطلب الأول : أهمية الجماعات المحلية في عملية التنمية المستدامة	36

المطلب الثاني : واقع الجماعات المحلية والتنمية المستدامة في الجزائر :	37
المطلب الثالث : الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة	39
خلاصة الفصل :	43
الفصل الثالث : واقع وآفاق التنمية المحلية ببلدية عشعاشة	
تمهيد :	44
المبحث الأول : الهيكل التنظيمي والإداري لمصالح البلدية	45
المطلب الأول : الهيكل التنظيمي لمصالح البلدية	45
المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي والإداري للمجلس الشعبي البلدي لبلدية عشعاشة	46
المطلب الثالث : مداخيل ومصادر تمويل البلدية	48
المبحث الثاني : واقع التنمية المحلية بالبلدية في مختلف القطاعات	49
المطلب الأول : قطاع التهيئة والتنمية والتعمير والهياكل القاعدية والتجهيز	49
المطلب الثاني : القطاع الاجتماعي والصحة وطرقات البلدية	52
المبحث الثالث : إيرادات ونفقات البلدية خلال الفترة (2017-2020)	55
المطلب الأول : إيرادات ونفقات بلدية عشعاشة	55
المطلب الثاني : مساهمات البلدية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة	56
المطلب الثالث : العقبات التي تواجه بلدية عشعاشة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة	61
خلاصة الفصل	62
خاتمة	63
قائمة المصادر والمراجع	65
ملخص	

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-3)	**وضعية المشاريع في مجال التهيئة والتنمية خلال الفترة (2012 – 2020)**	50
(2-3)	**وضعية المشاريع في مجال التعمير والهياكل القاعدية والتجهيز خلال الفترة (2016-2018)**	51
(3-3)	**وضعية المشاريع في المشاجل الاجتماعي خلال الفترة (2015-2020)**	53
(4-3)	وضعية المشاريع في الصحة والطرقات البلدية خلال الفترة (2012-2020)	54
(5-3)	تطور نفقات وايرادات البلدية خلال الفترة (2017-2020)	55
(6-3)	إيرادات ونفقات قسم التسيير والتجهيز والاستثمار لبلدية عشعاشة 2020	55
(7-3)	تطور الاستثمارات في مخ تلف القطاعات بالبلدية خلال (2017-2020)	59

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	**يوضح تداخل وترابط الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة**	9
(2-3)	**الهيكل التنظيمي لمصالح البلدية**	47
(3-3)	الاستثمار للمشاريع في مختلف القطاعات خلال الفترة (2017-2020)	59

مقدمة

تعتبر الجماعات المحلية الحلقة الرابطة بين المواطن وحكومته المركزية، حيث تساهم من خلال المهام التي تقوم بها والصلاحيات المخولة لها في تحقيق التنمية المستدامة، والتي تعد مصطلح حديث النشأة نسبيا نتيجة لربط بعدي التنمية المحلية الاقتصادي والاجتماعي بالبيئة، ويعود أول استخدام لهذا المصطلح إلى قمة الأرض ريو بالبرازيل سنة 1992 ضمن جداول الأعمال 21.

الجزائر كغيرها من الدول يجب عليها مواكبة التطورات الاقتصادية حتى تكون في مستوى التحديات التي تفرضها استراتيجية التنية المستدامة والتي تبدأ من القاعدة وصولا إلى قمة الهرم، وباعتبار أن الجماعات المحلية هي القاعدة في بناء الدولة وجب تفعيل دورها كدعامة أساسية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة .

إشكالية الدراسة :

تتمحور إشكالية الدراسة حول دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، حيث تم صياغتها كالتالي **كيف يمكن للجماعات المحلية أن تساهم في تحقيق التنمية المستدامة ؟**

وتندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات التالية :

- ما المقصود بالتنمية المحلية المستدامة ؟

- ما المقصود بالجماعات المحلية وما هي المهام التي تساعدها على تحقيق التنمية المحلية المستدامة ؟

- ما هي المعيقات التي تؤثر على تحقيق الجماعات المحلية للتنمية المستدامة ؟

- فرضيات الدراسة :

من خلال إشكالية الدراسة وتساؤلاتها يمكن وضع الفرضيات التالية :

1- يمكن التسيير اللامركزي من تفعيل دور الجماعات المحلية في عملية التنمية المحلية المستدامة، وذلك من خلال ربط الحكومة بالمجتمع المحلي .

2- قلة الموارد المالية يجعل من الجماعات المحلية في تبعية دائمة للسلطة المركزية ويؤثر على إشباع احتياجات المجتمع وتحقيق التنمية المحلية في إقليمها المحلي .

3- تساهم البلدية في تحقيق التنمية المجلية المستدامة من خلال تمتعها بالاستقلالية الإدارية والمالية، بالإضافة إلى قيامها بمشاريع تنموية تمس مختلف المجالات مراعية في ذلك عدم الإضرار بالبيئة ومواردها الطبيعية .

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي :

- تسليط الضوء على أهم المفاهيم المتمحورة حول الجماعات المحلية والتنمية المحلية المستدامة .

- إبراز أهم المعوقات التي تواجه الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة .

منهجية الدراسة :

للإجابة عن إشكالية الدراسة وبلوغ الأهداف المرجوة منها قمنا بإتباع المنهج الوصفي التحليل وذلك بالاستعانة بالكتب والمقالات والتقارير والرسائل الجامعية المرتبطة بالموضوع .

كما تم الاعتماد على منهج دراسة حالة قمنا بإجراء مقابلات مع مسؤولي البلدية والحصول على وثائق وإحصائيات من شأنها أن تساهم في معرفة دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة .

هيكل الدراسة :

للإلمام والإجابة على أهم الأسئلة المطروحة في اشكالية البحث، تم تقسيمه إلى ثلاثة فصول، حيث جاء الفصل الأول تحت عنوان ماهية الرقابة الجبائية تناول مفاهيم عامة حول الرقابة الجبائية وخصائها وأهم مبادها أما الفصل الثاني فقد تناولنا الجماعات المحلية كأداة لتفعيل التنمية المستدامة، جاء فيها مفاهيم حول الجماعات المحلية ، مهام الجماعات المحلية، الجمعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، أما الفصل الثالث فقد تطرق إلى دراسة حالة بلدية عشعاشة .

الدراسات السابقة :

- حسونة عبد الغني، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة ، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه، علوم في التحقيق، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السايسيةن قسم الحقوق ، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 11 سبتمبر 2012 .

- مختاري نسيمة ، التعاون الدولي اللامركزي من أجل التنمية المستدامة، مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون، تخصص قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 11 سبتمبر 2012 .

- ديب كمال، دور المنظمة العالمية للتجارة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، (مدخل بيئي)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوره في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008 – 2009 .

- أحمد بلجيلالي، إشكالية عجز ميزانية البلديات، مذكر ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2010 .

- شباب سهام، إشكالية تسيير الموارد المالية للبلديات الجزائرية، دراسة تطبيقية لحالة بلدية معسكر، راسلة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2012 .

- صحراوي بن شيخه، التسويق في الجماعات المحلية ، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، 2003.

الفصل الأول :
ماهية التنمية المستدامة

تمهيد :

أصبحت التنمية المستدامة من المواضيع التي تلقى ترحيبا على المستوى الوطني والدولي باعتبارها سياسة وأولوية وطنية ودولية، ذلك أنها تتوافق مع قيمة الحياة في المجتمع سواء كان من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية الذي يضمن حياة كريمة لجميع أفراد المجتمع في الوقت الحالي وفي المستقبل .

تقع مسؤولية التنمية المستدامة على عاتق الدولة لاسيما الجماعات المحلية باعتبارها الأقرب للمواطن والأدرى بسلوكهم وتصرفاتهم، ومن شأنها ترشيد استغلال الموارد الطبيعية وضمانها للأجيال الحاضرة والمستقبلية .

سنتطرق في هذا الفصل إلى مفهوم التنمية المستدامة كأسلوب جديد من شأنه ترشيد استغلال الموارد الطبيعية للأجيال، الذي تسعى العديد من الدول تكريسه ميدانيا داخل مجتمعاتها لتحقيق التنمية .

المبحث الأول : مفاهيم حول التنمية المستدامة

المبحث الثاني : تجسيد التنمية المستدامة

المبحث الأول : مفاهيم حول التنمية المستدامة

تحقق الدولة التنمية المستدامة بتجسيدها لهذا المفهوم على المستوى الإقليمي من طرف الشركات والمؤسسات التابعة لها التي تعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بتحمل مسؤوليتها عن أثر نشاطاتها الاقتصادية لتحقيق الرفاه الاجتم اعي، لكن للوصول بالتنمية المستدامة إلى مستوى أرقى لابد من توفر شروط لتجسيدها داخل فئات المجتمع .

المطلب الأول :تعريف التنمية المستدامة

لقيت التنمية المستدامة بوصفها فلسفة جديدة اهتمام العديد من الباحثين واختلفت الآراء والاتجاهات وتوالت المفاهيم حولها، كلها تهدف إلى التكيف بين حماية البيئة وتحقيق تنمية شاملة في جميع الميادين .

لغة :

نجد في اللغة العربية للفعل "استدام" الذي جذره "دوم" معان متعددة منها : التأني في الشيء وطلب دوامه والمواظبة عليه، وكلها مرتبطة بالمعنى الاصطلاحي فالتنمية في حاجة تأن في رسم سياستها وديمومة في مشاريعها وآثارها في المجتمع وهي في حاجة إلى مواظبة في تنفيذ برامجها للمحافظة على مكتسباتها [1]، التنمية المستدامة هي قيمة ذات قدرة على الاستمرار والاستقرار والإستدامة من حيث استخدام الموارد الطبيعية .[2]

بالرجوع إلى الدراسات العربية المتخصصة نجدها استخدمت مصطلح التنمية المستدامة ومصطلح التنمية المستديمة استخداما مترادفا كترجمة للمصطلح الانجليزي Sustainable Development ، التنمية المستدامة هي تلك التنمية التي يديم استمراريتها الناس أو السكان، أما التنمية المستديمة هي التنمية المستمرة المتواصلة بشكل تلقائي غير متكلف .

يمكن القول أن مصطلح التنمية المستدامة يعكس فقط مبدأ استمرارية عملية التنمية، بينما يشمل مصطلح التنمية المستديمة على مبدأ الاستمرارية ويشير بشكل واضح إلى قوى الدفع الذاتي لهذه التنمية التي تضمن استمراريتها ونعني بذلك الجهود الإنسانية المتمثلة في المشاركة الشعبية من جهة والاعتماد على الذات من كل جانب من جوانب التنمية .[3]

[1] عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، التنمية المستديمة وأساليب تخطيطها وأدات قياسها، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 23 .

[2] سعد طه علام، التنمية والدولة، دون طبعة، دار النشر والتوزيع والتجهيزات العلمية، القاهرة، 2004، ص 77 .

[3] عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، ص ص 24 – 25 .

اصطلاحا :

لا يوجد اتفاق حول تعريف التنمية المستدامة ونجد أول تعريف لها يعود إلى تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية سنة 1987، التي عرفتها بأنها «التنمية التي تأخذ بعين الإعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتهم ».[1]

تتعلق التنمية وفقا لهذا التعريف بنوعية الحياة لا ينبغي الخلط بينها وبين النمو الاقتصادي على الرغم من أنهما يرتبطان ارتباطا وثيقا ، ففي الوقت الحاضر لدينا الحق في استخدام مصادر الأرض، لكن الواجب ان نحافظ عليها لكي لا تمس بقدرات الأجيال القادمة في الاستفادة منها وأكد تقرير "برونتلاند" على أن التنمية هي عملية للتفاعل بين ثلاثة أنظمة : نظام حيوي، نظام اقتصادي، نظام اجتماعي .[2]

أما بالنسبة للعالم العربي فأول انطلاق له حول التنمية المستدامة كان في الإعلان العربي عن التنمية الصادر في المؤتمر الوزاري الأول حول الاعتبارات في التنمية المنعقد في أكتوبر 1986، بتونس، والبيان العربي عن التنمية وآفاق المستقبل الصادر في سبتمبر 1991 في القاهرة ، فكثير من الدراسات تناولت التنمية المستدامة باتجاه يرتبط بالحوار حول النمو والمشاكل المرتبطة بالاقتصاد، إلا أن جاء تقرير التنمية الانسانية العربية عام 2002، ركزت على التنمية المستدامة من الجانب السياسي إذ يعتبر «أن التنمية المستدامة هي تنمية ديمقراطية تهدف إلى بناء نظام اجتماعي عادل، وإلى رفع القدرات البشرية عبر زيادة المشاركة الفاعلة والفعالة للمواطنين وعبر تمكين الفئات المهمشة، وتوسيع خيارات المواطنين وإمكانياتهم المرتبطة ارتباطا محوريا بالقدرات والفرص المتاحة التي تتضمن الحرية بمعناه الواسع واكتساب المعرفة وتمكين الإطار المؤسساتي» .[3]

كما انتهج المشرع الجزائري مفهوم التنمية المستدامة في القانون رقم 03 – 10 [4]، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة عرفها بأها «مفهوم يعني التوفيق بين التنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار، اي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية ».

---

[1] PNUE : stratégie Méditerranéenne pour le développment durable , www.inforce.org.info@inforac.org p5.

[2] عماري عمار، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها ، مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة المستخدمة للموارد المتاحة، المنعقد في جامعة فر حات عباس، سطيف، يومي 7 و 8 أفريل 2018، ص 2 .

[3] قلاتي عبد الكريم، الاستقرار بالحكم الراشد والتنمية المستدامة ، مجلة متخصصة في القضايا والوثائق البر لمانية ، عدد 23 الجزائر 2019، ص 12 – 14 .

[4] المادة 4 من قانون رقم 10/03 مؤرخ في 19 جويلية 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ، ج ر، عدد 43، الصادرة في 20 جويللية 2003 .

مما سبق يتضح أنه لتحقيق التنمية المستدامة لابد من وضع حوافز تقلل من التلوث وحجم استهلاك الموارد البيئية سواء بمنح إعانات للمشاريع التي تأخذ بالاعتبارات البيئية أو فرض ضرائب على كل من يخالف الأحكام المتعلقة بالبيئة .

المطلب الثاني : خصائص التنمية المستدامة

تتمثل أهم خصائص التنمية المستدامة فيما يلي :

- الإنسان هو وسيلة تحقيق التنمية المستدامة وهدفها .
- تنمية طويلة المدى تتخذ من البعد الزمني أساسا لها فهي تنصب على مصير ومستقبل الأجيال القادمة .
- التنمية المستدامة تختلف عن أنواع التنمية الأخرى في كونها أشد تداخلا وأكثر تعقيدا وخاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي فيها .
- التنمية المستدامة تتوجه أساسا لتلبية احتياجات أكثر الطبقات فقرا وبالتالي تسعى إلى التخفيض من معدلات الفقر على المستوى العالمي .
- التنمية المستدامة تحرص على تطوير الجوانب الثقافية والإبقاء على الحضارة الخاصة بكل مجتمع .
- إن عناصر التنمية المستدامة لا يمكن فصل بعض ها عن البعض الآخر، وذلك لشدة تداخل العناصر الكمية والنوعية لها .
- التنمية المستدامة عملية متعددة ومترابطة الأبعاد تقوم على أساس التخطيط والتنسيق .
- التنمية تضع تلبية احتياجات الأفراد في المقام الأول، ف أولويتها هي تلبية الحاجات الأساسية والضرورية من الغذاء والملبس والتعليم والخدمات الصحية ، وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياة البشر المادية والاجتماعية .
- تنمية متكاملة تقوم على التنسيق والتكامل بين سياسات استخدام الموارد واتجاهات الاستثمار والاختبار التكنولوجي والشكل المؤسسي، مما يجعلها تعمل بانتظام داخل المنظومة البيئية .
- التنمية المستدامة عملية مجتمعة يجب أن تساهم كل الفئات والقطاعات والجمعيات، ولا يجوز اعتمادها على فئة قليلة أو طرف واحد .

المطلب الثالث : أبعاد ومبادئ التنمية المستدامة

أولا : أبعاد التنمية المستدامة

إن التنمية المستدامة تنمية ثلاثية الأبعاد حيث يتمثل منها في البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي، وتتميز هذه الأبعاد بالترابط والتداخل فيما بينها كما يبينه الشكل رقم (01)، حيث يتمثل كل بعد منها فيما يلي :

1- البعد البيئي : بالنظر لما تطرحه التنمية في تأكيدها على مبدأ الحاجات البشرية، أي الحاجات التي يتكفل النظام الاقتصادي بتلبيتها من جهة، وما تضعه البيئة من حدود يجب احترامها كجهة أخرى، يركز البعد البيئي على مراعاة الحدود البيئية، بحيث يكون لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك أو الاستنزاف الذي قد يؤدي إلى تدهور هذه الأنظمة .

2- البعد الاقتصادي : يتمثل هذا البعد في النظام المستدام اقتصاديا، أي النظام الذي يتمكن من إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر، وأن يحافظ على مستوى معين قابل للإدارة من التوازن الاقتصادي ما بين الناتج العام والدين العام، والذي يمنع حدوث اختلالات اجتماعية ناتجة عن السياسات الاقتصادية .

3- البعد الاجتماعي : يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان هو جوهر التنمية وهدفها النهائي، وذلك من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر، وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية لجميع المحتاجين لها، بالإضافة إلى أهمية مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار والحصول عن المعلومات التي تؤثر على حياتهم بشفافية ودقة .

الشكل رقم (1-1) : يوضح تداخل وترابط الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة

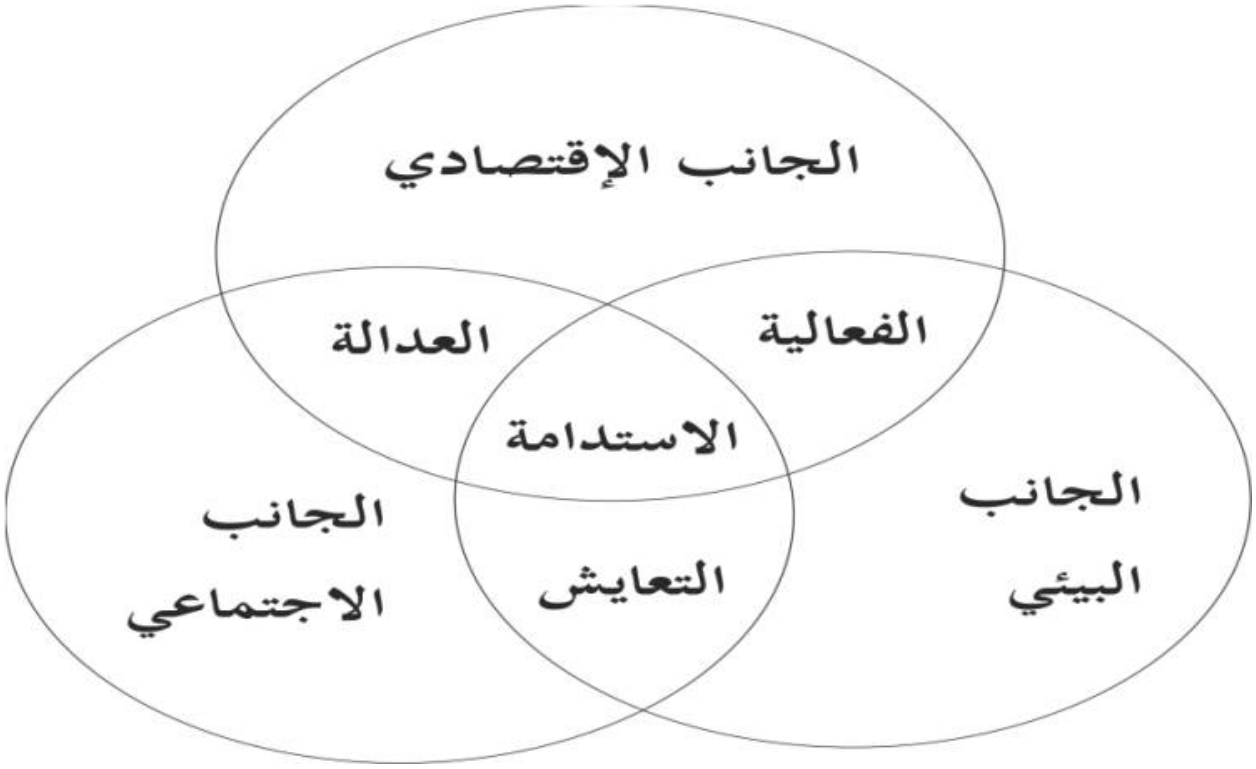

المصدر: عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبوزنط، مرجع سابق ص – ص 29 – 30.

ثانيا : مبادئ التنمية المستدامة

تتمثل مبادئ التنمية المستدامة في :[1]

- مبدأ التخطيط الاستراتيجي، أي التخطيط للأمد البعيد في القيام بالمشروعات .
- مبدأ الدمج، أي دمج الاعتبارات البيئية والاقتصادية والاجتماعية في عملية صنع القرار.
- مبدأ مشاركة المجتمع بمختلف شرائحه .
- مبدأ تحقيق العدالة الاجتماعية بين الأجيال وأبناء الجيل، أي العدالة في توزيع الموارد الطبيعية بين أبناء الجيل الواحد وبين الأجيال الحالية وأجيال المستقبل .
- مبدأ الحفاظ على الموارد الطبيعية وذلك من خلال ترشيد استخدام الموارد الطبيعية سواء الناضبة أو المتجددة بطريقة لا تفوق قدرتها على التجدد .
- مبدأ قيام المستخدم والملوث بالدفع، اي يجب على كل من يستخدم الموارد الطبيعية أو من يلوث البيئة أن يدفع مقابل ذلك الاستخدام لأجل معالجة بقايا ذلك .
- مبدأ الحكم الراشد، أي يكون الحكم على الشفافية في وضع القرار ومشاركة المواطنين في صنعه .
- مبدأ رفع الوعي وذلك عن طريق التعليم ووسائل الإعلام حتى يتم استيعاب كل فئات المجتمع لقضايا التنمية المستدامة .

[1] عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبوزنط، نفس المرجع، ص 31 .

ثالثا : أهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي:[1]

- **تتحقيق نوعية الحياة الافضل للسكان** : تحاول التنمية المستدامة من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية لتحسين نوعية السكان في المجتمع اقتصاديا واجتماعيا ونفسيا وروحيا، عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو وبشكل عاجل ومقبول وديمقراطي .
- **احترام البيئة الطبيعية** : ترتكز التنمية المستدامة على العلاقة بين نشاط السكان والبيئة وتتعامل مع النظام الطبيعي على أنه أساس حياة الإنسان، مع أنها تنمية تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة والطبيعة والبيئة والمبنية، وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام .
- **تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد** : تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة، لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل ع قلاني .
- **ربط التكنولوجيا بأهداف المجتمع** : تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة، ما يخدم أهداف المجتمع من خلال توعية السكان بأهمية التق نيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية استخدام المتاح الجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع، دون أن ينجم عن ذلك مخاطر أو آثار بيئية سالبة ، مع وجود حلول مناسبة لها .
- **إحداث ت غيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع** : تتلاءم إمكانيات المجتمع مع السماح بتحقيق التوازن الذي يمكن بواسطته تفعيل التنمية الاقتصادية والسيطرة على مشاكل البيئة مع وضع حلول لها .

[1] عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبوزنط، مرجع سابق ، ص 59 .

المبحث الثاني : تجسيد التنمية المستدامة

يتطلب تجسيد التنمية المستدامة داخل فئات المجتمع رف ع درجة الوعي بتربية الأفراد على التنمية المستدامة التي تدفعه لاتخاذ الأساليب المتاحة والمناسبة لاستغلال الموارد الطبيعية بالقدر الذي يسمح للأجيال القادمة الاستفادة منها، مع مراقبة مدى تجسيدها بالاعتماد على مقاييس ومؤشرات تؤكد درجة تطبيقها .

المطلب الأول : شروط تجسيد التنمية المستدامة

1- التربية على التنمية المستدامة :

تجسيد وتفعيل التنمية المستدامة يستلزم تنمية وعي المجتمع بتربيته على التنمية المستدامة، لتحقيق ذلك لابد أن يفهم أولا علاقته ببيئته، وبمعنى آخر لتحقيق دولة ما التنمية المستدامة لابد من تربية الإنسان على التنمية المستدامة .

كان الاهتمام بالتربية البيئية منذ السبعينيات حيث عرفها المؤتمر الدولي للتربية والتعليم البيئي [1]، الذي انعقد في "تبليسي" سنة 1977 أنها :

«عملية إعادة توجيه وربط لمختلف فروع المعرفة والخبرات التربوية بما ييسر الإدراك المتكامل للمشكلات ، ويتيح القيام بأعمال عقلانية للمشاركة في مسؤولية تجنب المشكلات البيئية والارتقاء بنوعية البيئة » .

تكون التربية البيئية القيم والاتجاهات والمهارات اللازمة لفهم وتقدير العلاقات المعقدة التي تربط الانسان ببيئته، ولاتخاذ قرارات عقلانية لإدارتها [2] .

تساعد التربية البيئية المجتمع على اكتساب الوعي بأهمية البيئة واكتساب الأفراد القيم والمهارات والخبرات للمشاركة في اتخاذ إجراءات وتدابير لحمايتها، ذلك أن صيانة البيئة لا تتوقف على العمل الفردي بل هي في حاجة أكثر للعمل الجماعي، فالإنسان هو السبب في المشاكل البيئية وعليه تحمل المسؤولية [3] ، وهذا ما دفع لإدراج البيئة في المواضيع التربوية فالتربية البيئية في المجتمع تولد التربية على التنمية المستدامة والعمل على

---

[1] المؤتمر الدولي للتربية والتعليم البيئي عقد في "تبليسي" عاصمة جورجيا خلال الفترة الممتدة من 14 إلى 26 أكتوبر 1977، تم تنظيمه من طرف منظمة اليونسطو بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، شارك في المؤتمر 340 وفدا مراقبا يمثلون حوالي 70 دولة ، أنظر : زياد ليلى ، مشاركة المواطنين في حماية البيئسة ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون الدولي لحقوق الإنسان، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 10-11-2010، ص 139 – 140 .

[2] حسونة عبد الغني، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة ، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه، علوم في التحقيق، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السايسيةن قسم الحقوق ، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 11 سبتمبر 2012، ص 207 .

[3] مختاري نسيمة ، التعاون الدولي اللامركزي من أجل التنمية المستدامة، مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون، تخصص قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 11 سبتمبر 2012، ص ص 139 – 140 .

الارتقاء بها، حيث تم التصديق على مخطط دولي لتجسيد عشرية الأمم المتحدة من أجل التنمية المستدامة في سبتمبر 2005، فخلال دورة من دورات "اليونسكو" حدد إطار لهذا المخطط من أجل العشرية 2005 – 2014.

أدمجت في مختلف دول الأعضاء للإتحاد الأوروبي نشاطات حول التربية واستراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة، ففي فرنسا مثلا : أدمجت التربية من أجل التنمية المستدامة في التعليم خاصة في التاريخ والجغرافيا، كذا في العلوم الطبيعية والأرض .

كما تمت المصادقة على استراتيجية أوربية للتربية من أجل التنمية المستدامة ففي 2005 عقد اجتماع عالي المستوى لوزراء البيئة والتربية في مدينة فلنوف بلتوانيا .

فلا تعتبر التربية كحق من حقوق الإنسان فقط، لكن أيضا كشرط ضروري للوصول إلى التنمية المستدامة، فالتربية على التنمية المستدامة تسمح بتجسيد إجراءات وتدابير جديدة من شأنها تحقيق أهداف هذه الأخيرة [1].

يستنتج أن التربية تؤثر على جوانب التنمية فكلما زاد الاهتمام بالتربية تسارعت خطى ووتيرة التنمية، وكان أثر إيجابي في المسيرة التنموية في البلد، وكلما كان تراجع في المسار التربوي فإنه سيؤدي ذلك إلى تأخر وانكماش التنمية بجميع جوانبها المختلفة، فالعلاقة بين التربية والتنمية المستدامة تأثر وتأثير ذلك أن التنمية تؤدي للتغيير الثقافي والاجتماعي في بنية المجتمع ما يحقق رفاهيته، كما أن تثقيف الإنسان وتربيته تمثل عاملا أساسيا في تفعيل برامج التنمية المستدامة، وبالتالي فإن المجتمعات لابد أن تنفق الأموال على الأفراد من أجل تعليمهم وإعدادهم المهني ورعايتهم، لأن ذلك يمثل ضرورة تنموية لها عائدها .

مع العلم أن البيداغوجيا المرتبطة بالتنمية المستدامة تحفز المتعلمين على طرح الأسئلة والتحليل والتفكير النقدي، واتخاذ القرارات فهي تشجع على التفكير الناقد وتحليل السياقات المحلية، كما تشمل نقاش وتحليل وتطبيق القيم وتكريس التنمية المستدامة .

المطلب الثاني : مؤشرات قياس التنمية المستدامة

تجسيد التنمية المستدامة لا يتطلب فقط تربية الفرد على التنمية المستدامة بل لابد من تحديد المؤشرات التي تساهم في تقييم مدى تقدم الدول والمؤسسات في ميادين تحقيق التنمية المستدامة بشكل فعلي، هذه المؤشرات طورت من طرف لجنة التنمية للأمم المتحدة سنة 2003، يمكن تقسيمها إلى أربع مجموعات : اقتصادية، اجتماعية، بيئية ومؤسساتية.

[1] عبد الرحمان محمد الحسن، التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها، بحث مقدم لملتقى إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة ، 15، 11/16/ 2011، ص 7 .

هذه المؤشرات مترابطة فيما بينها وكلها تمثل أبعاد وركائز التنمية المستدامة .[1]

1- المؤشرات الاجتماعية :

أ- **المساواة الاجتماعية :** تتعلق بنوعية الحياة والمساواة في توزيع الموارد وعدالة الفرص ما بين الأجيال، وتمكين الأقليات من الوصول للموارد الطبيعية ويعتمد هذا المؤشر على عنصرين هما :

- **الفقر** : يقاس بنسبة السكان الذين يعيشون في الفقر والعاطلين عن العمل .

- **المساواة في النوع الاجتماعي :** يقاس بالمقارنة بين معدل أجر المرأة وأجر الرجل .

ب- **الصحة العامة** : ترتبط بالتنمية المستدامة، فالحصول على المياه الصالحة للشرب والغذاء والرعاية الصحية من أهم مبادئ التنمية المستدامة، أما تلويث البيئة والتهميش السكاني يؤدي لتدهور الصحة، وبالتالي فشل تحقيق التنمية المستدامة والمؤشرات الصحية تتمثل في :

- حالة التغذية : تقاس بالحالة الصحية للأطفال، أما مؤشر الوفاة يقاس بمعدل وفاة الأطفال تحت خمس سنوات والعمر المتوقع عند الولادة .

- **الصحة الاجتماعية :** تقاس بنسبة السكان الذين يحصلون على المياه الصالحة للشرب .

- **التعليم** : تحدده مؤشراته من خلال مستوى التعليم، يقاس بنسبة الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس من التعليم الابتدائي ، أما محو الأمية يقاس بنسبة الكبار المتعلمين في المجتمع .

- **السكن :** من أهم احتياجات التنمية المستدامة لتفادي التجمعات العشوائية وتقاس حالة السكن بمؤشر نسبة مساحات الأبنية لكل شخص .

- **السكان** : كلما زاد معدل النمو السكاني في دولة ما أثر سلبا على استهلاك الموارد الطبيعية، ما يؤدي لزيادة المجاعة، الفقر والبطالة، هذه الزيادة تستخدم لقياس مدى التطور اتجاه تخفيض النمو السكاني .[2]

- **الأمن :** يتم قياس الأمن الاجتماعي عادة من خلال عدد الجرائم المرتكبة لكل 100 ألف شخص من سكان الدولة .

2- المؤشرات البيئية :

مؤشرات الاستدامة البيئية مرتبطة عادة بـ :

[1] غربي محمد ، التكامل العربي بين دوافع التنمية المستدامة وضغوط العولمة، الطبعة الأولى، دار الروافد الثقافية ناشرون ، لبنان، 2014، ص 149 .

[2] غربي محمد مرجع سابق، ص ص 150 – 152 .

أ- الغلاف الجوي : التي تتلخص مؤشراته في

- التغير المناخي : يتم قياسه بتحديد انبعاثات ثاني أكسيد الكربون .

- صنف طبقة الأزون : بقياس المواد المستعملة المؤدية لتآكلها .

- نوعية الهواء : بقياس تركيز ملوثات الهواء في محيط المدن .[1]

ب- الأراضي : طرق ووسائل استخدام الأراضي هي المتحكمة في تحديد مدى التزام الدول بالتنمية المستدامة ومؤشرات استخدام الأراضي تتلخص في :

- الزراعة : يكون قياسها بمقارنة المساحة المزروعة بالمساحة الكلية واستخدام المخصبات الزراعية والمبيدات.

- الغابات : تقاس بمساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية للأرض ومعدل قطع الأشجار.

- التصحر : بحساب نسبة الأرض المتأثرة بالتصحر ومقارنتها بمساحة الأرض الكلية .

ج- البحار والمحيطات والمناطق الساحلية : تواجه عدة مشاكل، التلوث وتراجع الانتاجية البحرية والمؤشرات المستخدمة لقياس استدامتها هي :

- المناطق الساحلية : تقاس بنسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية .

- مصائد الأسماك : تقاس بوزن الصيد السنوي للأنواع التجارية الرئيسية .

- المياه العذبة : تتعرض للاستنزاف والتلوث وهي من أخطر معوقات التنمية المستدامة تقاس بالاعتماد على مؤشرين رئيسيين :

- ✓ نوعية المياه : تقاس بتركيز الأكسجين المذاب عضويا ونسبة البكتيريا المتواجدة في المياه .
- ✓ كمية المياه : تقاس بحساب نسبة كمية المياه السطحية والجوفية التي يتم ضخها واستنزافها سنويا مقارنة بكمية المياه الكلية .[2]

د- التنوع الحيوي : يتعلق بحماية الحيوانات والنباتات وإنشاء المحميات هي من أهم عناصر التنمية المستدامة، يتم قياسها من خلال مؤشرين أساسيين :

- الانظمة البيئية : يتم قياسها بحساب نسبة مساحات المناطق المحمية مقارنة بمساحات الأنظمة البيئية الحساسة .

[1] مختاري نسيمة، مرجع سابق، ص 143 .
[2] غربي محمد، مرجع سابق، ص ص 152 – 153 .

- مؤشر الأنواع : يقاس بنسبة الكائنات الحية المهددة بالانقراض .[1]

3- المؤشرات الاقتصادية :

تتمثل هذه المؤشرات في إعطاء قيمة نقدية للبيئة ذلك أن القدرات الطبيعية محدودة أمام استنزاف الموارد الطبيعية من خلال اتساع وتنوع الانتاج الصناعي المكثف خاصة في الدول المتقدمة ما يسمى بالنتاج غير المستدام، وتتمثل مؤشرات الأنماط الانتاجية والاستهلاكية في التنمية المستدامة فيما يلي :

- استهلاك المادة : تقاس بمدى كثافة استخدام مواد الخام الطبيعية في الانتاج .

- استخدام الطاقة : تقاس عن طريق حساب الاستهلاك السنوي للطاقة .

- انتاج وإدارة النفايات : تقاس بكمية إصدار النفايات الصناعية والمنزلية والنفايات الخطيرة والنفايات المشعة وإعادة رسكلة النفايات .

- مؤشر النقل والمواصلات : تقاس بالمسافة التي يقطعها سنويا كل فرد مقارنة بنوع المواصلات .

تجدر الإشارة أن لجنة التنمية المستدامة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة التي نشأت في 1992 وافقت على برنامج عمل بشأن مؤشرات التنمية المستدامة ، تتسم هذه المؤشرات بالمرونة، يمكن قياسها واستخدامها في بلدان ذات مستويات تنموية مختلفة بوضعها تحت تصرف صانعي القرار على المستوى الوطني .[2]

4- المؤشرات المؤسساتية :

رغم أن نسبة المؤشر بسيطة، إلا أنه مهم جدا لمعرفة مدى تطبيق الدولة لسياسات بيئية مستدامة، من بين هذه المؤشرات المكونة له :

- المؤشرات الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة .

- مؤشر تطبيق المعاهدات الدولية الخاصة بالاستدامة .

- مؤشر الإنفاق على البحث العلمي .

---

[1] نفس المرجع ، ص 154 .

[2] ديب كمال، دور المنظمة العالمية للتجارة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، (مدخل بيئي)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوره في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008 – 2009، ص ص 102 – 103 .

- مؤشر الخسائر البشرية والاقتصادية نتيجة الأخطاء الطبيعية .[1]

المطلب الثالث : معوقات وتحديات التنمية المستدامة

تمثل التنمية المستدامة منهج من المناهج الحديثة التي تحقق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات دون إلحاق أضرار بالبيئة، إلا أن هذا المفهوم يواجه عدة معوقات يصهب تكريسه لاسيما في الدول النامية، ما يستوجب البحث عن سياسات تنموي لتحدي هذه الصعوبات .

أولا : معوقات التنمية المستدامة

نجد عدة عراقيل وصعوبات تحول دون تحقيق التنمية المستدامة سواء في المجتمع الدولي أو على المستوى الافريقي التي تحاول تبني استراتيجيات التنمية المستدامة، ومن أهم هذه العراقيل :

1- النزاعات المسلحة :

يعتبر السلام شرط ضروري لتحقيق الأهداف التنموية حيث يشجع على قيام الاستثمار ويتيح المجال لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بينما يقضي النزاع على الحياة والبيئة وهو احد أهم معوقات التنمية المستدامة .

فالنزاعات المسلحة هي السبب الرئيسي لظاهرة الجوع في العالم، التي تعاني منه الدول الإفريقية من الدرجة الأولى، لا تؤثر فقط على منطقة النزاع بل تتعدى إلى الدول المجاورة جراء تدفق اللاجئين [2] ، بالإضافة إلى ذلك فإن الحرب تفرض أولوية تخصيص الموارد لأغراض الدفاع بدل إقامة مشروعات لتحديات التنمية المستدامة، كما ان القلق حيال عدم الاستقرار يضعف ويعرقل الاقتصاد والتجارة والاستثمار ما يؤثر على التنمية .

2- انتشار الأمية وضعف التغطية الصحية :

يعتبر التعليم حق من حقوق الانسان وهو وسيلة لربط الفئات التي تعيش في المناطق المعزولة بالمدن وإسهامها الفعال في الحياة الوضعية فهي وسيلة للاستثمار المستقبلي من طرف الحكومات، إلى جانب ذلك تعتبر ضعف الرعاية الصحية من بين المعيقات التي تعرقل الجهود المبذولة لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في أي بلد أو مجتمع، إذ تنعكس على الخطط الاقتصادية ونجاحها ما يؤثر سلبا على التنمية المستدامة، هذا ما نجده غالبا في الدول النامية العاجزة عن مواكبة متطلبات التنمية الصحية .

---

[1] نفس المرجع، ص 98 .

[2] س. ناصر، النزاعات المسلحة أهم معوقات التنمية المستدامة حسب تقرير الفاو، www.ech.chaab.net ، الجزائر، 2022/05/02، ص 1.

هناك من يشخص المعوقات أنها تعود لغياب القرار السياسي الدافع لنجاحها أو لعجز الميزانية عن تغطية تكاليف خطط التنمية الصحية أو للفساد الإداري والمالي وأحيانا لغياب الوعي الصحي عند المواطنين أو بسبب الفقر أو عدم الاستقرار السياسي .

تحسين الصحة هو السبيل لتحقيق التنمية الشخصية والاجتماعية والاقتصادية المستدامة .[1]

3- الفقر :

يعبر الفقر عن التدني في المستوى المعيشي للفرد وهو ذات أبعاد متعددة بالغة التعقيد والتشابك، يعتبر من أكبر المعوقات التي تعرقل خطط ومشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فالفقر يدفع للسعي نحو سد الحاجيات الأساسية للفرد دون أخذ بالاعتبارات الأخرى، وهذا ما نجده في الدول النامية التي تقوم بعقد شركات مع الدول الصناعية التي تستنزف ثرواتها مقابل بعض المساعدات .[2]

4- تهميش دور المرأة :

توجد في بعض البلدان الكثير من العادات والتقاليد والأعراف التي تعيق التنمية المستدامة، أهمها إبعاد المرأة وحرمانها من المشاركة الفعالة والحقيقية في العمليات التنموية لاسيما في البلدان النامية، لهذا تعترف الحكومات والهيئات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية بأن الوضع المتدني للمرأة يشكل عائقا أمام تحقيق التنمية المستدامة .[3]

5- ارتفاع معدل النمو السكاني :

تضخم عدد السكان في الدول النامية يعيق تحقيق التنمية المستدامة، ذلك أن زيادة السكان يحتاج إلى موارد وإمكانيات جديدة لتوفير التعليم، الصحة وفرص العمل لهم .

فمن المتوقع أن يبلغ عدد سكان العالم بحلول 2050 تسعة مليارات نسمة مما سي ضاعف من تعقيدات التنمية المستدامة .[4]

6- الطبيعة الجغرافية للبلد :

تتعرض معظم مناطق العالم لظر وف مناخية قاسية خاصة انخفاض معدلات الأمطار عن المعدل العام السنوي، وارتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف مما أدى إلى تكرار ظاهرة الجفاف وزيادة التصحر.

---

[1] كاظم الشبيب، قضايا تعيق التنمية المستدامة، www.pdffactiry.com ، 2022/05/21، ص 1 .
[2] عبد الله تركمان، التنمية في إفريقيا المعوقات وآفاق المستقبل، www.abewar.org ، 21 /05 / 2022، ص 2.
[3] مختاري نسيمة ، مرجع سابق، ص 7 .
[4] عبد الرحمان محمد حسن، مرجع سابق، ص 8 .

كل هذه العوامل الجغرافية تعيق التنمية المستدامة .[1]

7- ضعف التخطيط والإدارة :

لا شك أن عدم وجود إدارة قادرة على وضع الأهداف والخطط والبرامج والوسائل والأساليب المختلفة اللازمة لحدوث التنمية يعيق التنمية المستدامة .[2]

ثانيا : التحديات المفروضة على التنمية المستدامة

أصبح العالم اليوم تحت انتهاكات الدول الصناعية التي تعيش على حساب الدول النامية لاسيما ما يتعلق باستنزاف مواردها الطبيعية، ما يستدعي وضع تحديات لتحقيق التنمية المستدامة لاسيما على مستوى الدول الفقيرة ومن بين هذه التحديات .

أولا : القضاء على الفقر وتحقيق المساواة الاجتماعية

تستدعي التنمية المستدامة القضاء على الفقر وتحقيق المساواة الاجتماعية وذلك عن طريق إيجاد سبل للتغيير الجوهري في السياسات الاقتصادية والاجتماعية بمنح مساعدات تنموية من الدول المتقدمة للدول النامية ، وبالتواصل وتبادل الخبرات التي تدعم بناء القدرات وكذا تبادل المعارف و إقامة الشركات فيما بينها لأن فكرة التنمية المستدامة تستلزم بالأول تنظيم الفقر والتخلف .[3]

ولتخفيض حدة الفقر بالدول المتخلفة لابد من فتح أسواق لمنتجاتها بالدول الصناعية إلا أن تخوف هذه الأخيرة من الآثار السلبية لهذا الإجراء على اقتصادها طالبت بالإصلاحات في الدول النامية قبل تقديم المساعدات لها .[4]

ثانيا : حماية كوكب الأرض من الإحترار المناخي

حماية كوكب الأرض يتطلب تغيير نموذج التنمية الصناعية التي تؤثر على المناخ ما يؤدي لتذبذب درجات حرارة الأرض الناتجة عن الاستخدام المكثف للنفط وكذا انبعاثات الكربون، وبالتالي حدوث كوارث بيئية خطيرة وأحسن مثال على ذلك حادثة "تشرنوبيل" لسنة 1986، فلابد من التغيير في سياسات وتقنيات استخدام الطاقة ذلك باللجوء إلى الطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية، الرياح والمياه .[5]

---

[1] مختاري نسيمة، مرجع سابق، ص 6.

[2] عبد الرحمان محمد حسن، مرجع سابق، ص 7.

[3] ZERGUIN(R) , la législation de l'environnement en algérie, revue algérienne des sciences juridiques économiques et politiques, v25, N02/02,Algérie 1992, p93.

[4] غربي محمد ، مرجع سابق، ص 164 .

[5] غربي محمد، مرجع سابق، ص 162 .

ثالثا : تعديل مسار العولمة الاقتصادية لتصبح أكثر احتراما للبيئة

تعد العولمة الرافد الأساسي للنشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في العالم، أدت إلى استنزاف ثروات الدول النامية بسبب السياسات الاقتصادية والاجتماعية السائدة في العالم حاليا، وكذا تأثير سياسات التجارة الدولية على البيئة التي تسعى لتحقيق الربح باعتماد سياسة السوق، حيث أن التجارة الدولية تستند على فكر ليبرالي جديد قائم على القرصنة الطبيعية خاصة موارد الدول النامية لسد متطلبات السوق الدولية عليه لابد من التغيير في السياسات المطبقة من قبل العولمة الاقتصادية المتمثلة في منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وأن تصبح السياسات التجارية أكثر إنسانية ، واهتمام بمصالح غالبية سكان العالم من الفقراء والمهمشين .[1]

رابعا: إدارة التغذية واستدامة الزراعة

يعاني العالم من مشكلة الجوع والأمن الغذائي فقد زاد القلق لدى الاحصائيين حول قدرة الزراعة الدولية على تغذ ية سكان العالم، بالتالي من الضروري أن تركز الاستراتيجيات المستقبلية على زيادة الانتاجية الزراعية، واستعمال المواد الغذائية المتوفرة والأكثر فعالية واستدامة وتكامل إدارة العناصر الغذائية (INM) اللازمة والمناسبة لنمو النبات مع كل من التربة، المياه والمحصول الفعال، فإدارة الأرض تعتبر عملية حسابية لاستدامة الزراعة على المدى الطويل .[2]

خامسا : المحافظة على التنوع الحيوي والموارد الحيوية

تعتبر مسألة التنوع الحيوي والتوزيع العادل لفوائد هذا النوع من أهم القضايا الدولية، فلابد أن توزع بالتساوي على الج هات التي قامت بتطوير هذه المنتجات وعلى المجتمعات المحلية والدول التي توجد بها هذه الموارد [3] ، والإنسان في العصر الحديث يتصرف بشكل سلبي يؤدي للقضاء على التوازن البيئي الذي يعتبر المعيار الضابط للتنمية المستدامة .

سادسا : حماية التربة ومكافحة التصحر

تشكل السياسات التنموية والزراعة الغير الملائمة تهديدا لمساحات كبيرة من الأراضي بالتصحر ما يؤدي ل تدمير القاعدة الانتاجية خاصة في الدول النامية، ولإعادة استصلاح هذه الأراضي لابد من تدخل الدول الصناعية لتقديم دعم مالي وسياسي للدول النامية .

---

[1] غربي محمد، نفس المرجع ، ص 166 .

[2] محمود الأشرم، التنوع الحيوي والتنمية المستدامة (عالميا وعربيا)، الطبعة الأولى، مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت، 2010، ص 72.

[3] غربي محمد، مرجع سابق، ص 167 .

سابعا : الاستخدام المستدام للمياه العذبة

تعاني الدول النامية من ظاهرة تلوث المياه، لاسيما الدول الإفريقية وللحفاظ عليها من التدهور والتلوث يتطلب المزيد من المجهودات التقنية، وتوفير الحلول الاقتصادية والسياسية والسلوكية من أجل الحصول على موارد مائية عذبة واستخدامها على نحو مستدام .

ثامنا : ضرورة تطبيق أجندة 21 في الدول النامية

تتضمن أجندة 21 تطبيق خطط للتنمية المستدامة على المستوى المحلي في البلديات، القرى، المدن الضغيرة والمجتمعات الريفية وإذ ا كانت الدول الصناعية وفرت بعض الموارد المالية لتدعيم المشاريع والمبادرات المحلية، إلا ان معظم الدول النامية وجدت صعوبات مالية ما أدى إلى ضعف الإدارة في تطبيق بنود أجندة 21 والتي تبقى أحد أهم تحديات التنمية المستدامة .[1]

تاسعا : الحد من نفوذ الشركات المتعدد الجنسيات

تعتبر الشركات المتعدد الجنسية السبب الرئيسي للتدهور البيئي، استغلت إمكانياتها التقنية والعلمية الهائلة للإفراط في استغلال البيئة في الدول النامية فأهملت الشركات عبر الوطنية للمتطلبات البيئية ، بناء على ذلك لابد أن تخضع للقانون من خلال ميثاق يحد تلاعبها بموارد الدول النامية واتحاد هذه الأخيرة لمواجهة هيمنة اقتصاد السوق الليبرالي .[2]

[1] غربي محمد، مرجع سابق، ص ص 168 – 169 .

[2] بن قطاط خديجة، أثر آليات السوق والشركات عبر الوطنية على البيئة، www.droitetentrprise.org ، الجزائر 2022/05/21، ص 4.

خلاصة الفصل :

مسايرة مؤشرات التنمية المستدامة أصبحت حتمية لا مفر منها من أجل عدم التخلف عن ركب الأمم سياسيا من جهة ومن جهة أخرى اقتصاديا كون أن ثرواتنا المستغلة في جلب العملة الصعبة غير متجددة مما يعكس مدى ملائمة المضي في تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة من استغلال للطاقات المتجددة وعدم المساس بنصيب الأجيال القادمة من الثروات .

الجزائر وإن كانت بعض المؤشرات تعكس رغبتها القوية في المضي قدما نحو استراتيجية التنمية المستدامة فإن مثال بسيط عن الفجوة بينها وبين الدول المجاورة في نفس المجال تبين بوضوح حقيقة أن الرغبة غير كافية وإنما القدرة على تطبيق المخطط تأتي في المقدمة لذلك وجب مواجهة كل نقاط الضعف المتعلقة بالمسألة من :

- الانطلاق في سياسة إعادة تأهيل للبنى التحتية .

- تكثيف سياسات الوعي البيئي .

- محاولة سد الفجوة بين التعليم بمختلف مستوياته والواقع المطروح .

الفصل الثاني :
الجماعات المحلية كأداة لتفعيل التنمية المستدامة

تمهيد :

يشهد العالم تغيرات كبيرة مست جميع المجالات وكنتيجة حتمية لتطور وظائف الدولة التي كانت منحسرة في الدفاع والأمن إلى وظائف جديدة عجزت الدولة عن تلبيتها وحدها مما أدى بها إلى إحداث سبل جديدة للإستجابة لمختلف متطلبات المواطنين، ومن هذه السبل إحداث النظم المحلية للتسيير وهو ما يعرف بالجماعات المحلية هذه الوحدات التي أخذت على عاتقها مسؤولية تحقيق التنمية المحلية ، جنبا إلى جنب مع الدولة من خلال مختلف المخططات، وتعد الجماعات المحلية بصفة عامة والبلدية بصفة خاصة هيئات لامركزية للدولة، وواحدة من بين الهياكل والنماذج التطبيقية لتسيير الجماعات المحلية التي لها دور معتبر في التنمية المحلية واختيار الاستراتيجية الملائمة والآليات الكفيلة لتلبية حاجيات المواطن، نظرا للاهتمام المتزايد بموضوع التنمية المحلية واعتبار البلدية بوابة ولوج هذا الفضاء، والنواة المحلية الرئيسية لتكامل وظيفة الأجهزة الإدارية والمجلس المنتخب لتحقيق التنمية المحلية وضمان توسيع نطاق مشاركة المواطنين .

المبحث الأول : مفاهيم حول الجماعات المحلية

سنتطرق في هذا المحور إلى الإطار النظري للجماعات المحلية من خلال التعرف على الجماعات المحلية وأهميتها وخصائصها أهم أهدافها وكذا مقومات الجماعات المحلية .

المطلب الأول : ماهية الجماعات المحلية

أولا : مفهوم الجماعات المحلية

يمكن تعريف الجماعات المحلية على أنها : "وحدات جغرافية مقسمة في إقليم الدولة وهي وحدات مستقلة في الولايات والمدن، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتتولى الشؤون المحلية بالأساليب المتوفرة لديها.[1]

كما تم تعريفها على أنها : "تعبير جغرافي محدد إقليميا ومحدد عدديا ووحدة مصغرة عن الدولة، أوكلت لها جملة من الصلاحيات تأخذ بعين الاعتبار اتساع مهام السلطة المركزية على المستوى المحلي، لذا أوكلت مهمة التسيير المحلي بواسطة اللامركزية تكون مستقلة لكن تعمل تحت وصاية السلطة المركزية".

كما عرفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أنها : مجموعة من المؤسسات والآليات والعمليات التي تسمح لمواطنيها ومجموعتهم بتبيان مصالحهم واحتياجاتهم، وتسوية اختلافاتهم وممارسة حقوقهم وواجباتهم على المستوى المحلي ".

تتمثل الجماعات المحلية في الجزائر في البلدية والولاية وذلك حسب أحكام المادتين 15 و 16 من دستور 1990، فالولاية والبلدية هي جماعات عمومية إقليمية تعد وحدة إدارية من وحدات الدولة وفي نفس الوقت شخصا من أشخاص القانون الإداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي .

تتكون البلدية من هيئة مداولة متكونة من المجلس الشعبي البلدي وهيئة تنفيذية يرأسها رئيس المجلس الشعبي البلدي .[2]

ثانيا : مهام الجماعات المحلية

للجماعات المحلية صلاحيات متشعبة وتختص في كل قطاعات النشاط منها قطاع الشباب والرياضة والفلاحة والصحة والسياحة والنقل والعمل والتكوين المهني، التربية، الصناعة والطاقة والمياه، التخطيط والتنمية

[1] عبد الرزاق إبراهيم الشيخلي، الإدارة المحلية دراسة مقارنة، الأردن، دار وائل للنشر، 2001، ص 25 .
[2] هادية بن مهيدي، دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة باتنة، 01، المجلد، العدد 01، 2020، ص 150 .

العمرانية، الحماية والرقية الاجتماعية لبعض فئات المواطنين، الثقافة، التجارة، السكن، الغابات وإصلاح الأراضي ومن أبرز مهامها :

- **المحافظة على الممتلكات :** هذه المحافظة تتمثل في المنشآت الإدارية التربوية الثقافية والمنشآت القاعدية والسدود والشبكات المختلفة التي تتطلب جهدا واحدا في الصيانة والتجدد والتصليح والحماية والتجهيز العام، ونعني بكل المنشآت والمخططات المبرمجة التي تهدف إلى تنمية محلية في كل المجالات الي تمس حياة المواطن اليومية الفردية والجماعية والاجتماعية والاقتصادية .[1]
- **المحيط والعمران :** القيام بكل الأعمال التي تساهم في تقوية نظافة المحيط تجمع الأوساخ وتنظيف وتزيين الأحياء ومحاربة الأمراض المتنقلة سواء عن طريق المياه أو الحيوان ومحاربة التلوث وحماية البيئة وفرض احترام قواعد البناء وتطوير الأشكال المعمارية الأصيلة والاستفادة من المخططات في مجال التغيير والبناء، فإن المحيط والعمران هما من المهام التي تعبر عن سلطة الدولة ومصداقية الجماعات المحلية .[2]
- **النشاط الاجتماعي :** يتمثل النشاط الاجتماعي في : طلب السكن، مأوى في حالة الكوارث، مساعدة للبناء، طلب المعونات الغذائية، التكفل بالمعوزين والمعوقين، تشغيل الشباب، مساعدة العائلات عديمة الدخل .

إنها اختصاصات واسعة وهامة فعلا وتتعلق بمختلف مظاهر الحياة المحلية فالبلديات والولايات صلاحية القيام بأي عمل يستهدف كل النشاطات وهذا أكدته بعض المواد من قانوني البلدية والولاية .

المطلب الثاني : مبادئ وركائز الجماعات المحلية

أولا : مبادئ الجماعات المحلية

هناك عدة مبادئ تقوم عليها التنمية المحلية هي :[3]

1- مبدأ الشمول : يعني هذا المبدأ ضرورة تناول قضية التنمية من جميع جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية .

والشمول يعني أيضا التنمية بكل قطاعات المجتمع الجغرافية والسكانية بحيث تغطي المشروعات والبرامج كل المجتمع ما أمكن ذلك تحقيقا للعدالة وتكافؤ الفرص وإرضاء المواطنين .

[1] العمري بوحيط، البلدية إصلاحات مهام وأساليب، سنة 1997، ص 25 .
[2] العمري بوحيط، نفس المرجع ، ص 65 .
[3] طارق الجدوب ، "الإدارة العامة والعلمية الإدارية"، منشورات الحلبي، لبنان، 2003، ص 121.

2- مبدأ التكامل : يعني هذا المبدأ التكامل بين ال ريف والحضر بمعنى أنه لا يمكن إجراء تنمية ريفية دون تنمية حضرية أو العكس حيث توجد علاقة عضوية بين الريف والحضر، كما يعني التكامل بين الجوانب المادية والبشرية فالتنمية ما هي إلا إحداث تغيير مرسوم في المجتمع وهذا التغيير له جوانب مادية وأخرى غير مادية حيث يكون التغيير متوازنا في كلا الجانبين مادي وغير مادي .

3- مبدأ التوازن : يعني هذا المبد أ الاهتمام بجوانب التنمية حسب حاجة المجتمع فلكل مجتمع احتياجات تفرض وزنا خاص لكل جانب منها، فمثلا في المجتمعات الفقيرة تحتل قضايا التنمية الاقتصادية فيها وزنا أكبر على ما عداها من القضايا والاهتمامات مما يجعل تنمية الموارد الانتاجية هي الأساس المستهدف من التنمية والقضايا الأخرى بمثابة فروع منها .

4- مبدأ التنسيق : يهدف هذا المبدأ إلى توفير جو يسمح بتعاون جميع الأجهزة القائمة على خدمة المجتمع وتضافر جهودها وتكاملها بما يمنع ازدواج الخدمة أو تضاربها لأن ذلك يؤدي إلى تضييع الجهود وزيادة التكاليف ولهذا تبذل مجهودات كثيرة لإعمال مبدأ التنسيق بهدف تفادي هذه النقائص والتقليل من آثارها .

ثانيا : ركائز التنمية المحلية

للتنمية المحلية ركائز هامة تقوم عليها لضمان تحقيق البرامج التنموية تتمثل في المشاركة الشعبية وتكامل مشروعات الخدمات وتحقيق المشروع التنموي لنتائج ملموسة تعود بالنفع على أفر اد المجتمع المحلي والاعتماد على الموارد المالية والبشرية المحلية .

1- المشاركة الشعبية : يجب إشراك جميع أفر اد المجتمع المحلي في التفكير والعمل على وضع وتنفيذ البرامج التي تهدف إلى النهوض بهم وذلك عن طريق إثارة الوعي بمستوى أفضل يتخطى حدود حياتهم التقليدية، وعن طريق إقناعهم بالحاجات الجديدة وتدريبهم على استعمال الوسائل الحديثة في الانتاج وتعويدهم على أنماط جديدة من العادات الاقتصادية والاجتماعية مثل الادخار والاستهلاك .

وفي إطار ذلك تبقى المشكلة الحقيقية التي تواجه عمليات التنمية في المجتمعات النامية هي ضعف استجابة هذه المجتمعات لها وعدم اشتراك أفراد المجتمع المحلي مع السلطات العامة في برامجها .

2- تكامل مشروعات الخدمات : من ركائز التنمية المحلية أن يكون هناك تكامل بين مشروعات الخدمات داخل المجتمع وأن يوجد نوع من التنسيق بحيث لا نجد لا خدمات مكررة ولا نوعا من التناقض والتضاد في تقديم هذه الخدمات .[1]

[1] أحمد بلجيلالي، إشكالية عجز ميزانية البلديات، مذكر ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2010، ص 15-16 .

3- الإسراع في الوصول إلى النتائج : ويقصد بهذا أن تتضمن برامج التنمية خدمات سريعة النتائج كالخدمات الطبية والإسكان وغيرها، وإذا حدث وبدأ المخطط بوضع مشروعات إنتاجية في خطته الإنمائية فيجب اختيار تلك المشروعات ذات العائد السريع وقليلة التكاليف ما أمكن والتي تسد في الوقت نفسه حاجة قائمة والسبب في ذلك هو كسب ثقة أفراد المجتمع بأن هناك فائدة أو منفعة ملموسة يحصلون عليها جزاء إقامة مشروع ما في مجتمعهم ، إذا فالثقة مطلب ضروري وجوهري في فعالية برامج التنمية المحلية .

4- الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع : يعتبر الاعتماد على الموارد المحلية من أساليب التغيير الحضاري المقصود حيث نجد أن استعمال موارد المجتمع المعروفة لدى أفراده أسهل لديهم من استعمال موارد جديدة غير معلومة، كما أن المسير المحلي الذي يعتبر موردا بشريا مؤثرا وهاما في عملية التنمية يكون فعالا أكثر في تسيير الموارد المحلية كما أنه يكون قادرا على التغيير في أفراد مجتمعه المحلي على عكس المسير الأجنبي، كما أن الاعتماد على الموارد المحلية له عائد يتمثل في انخفاض تكلفة المشروعات نظرا لكون المشروع يعتمد على موارد ذاتية محلية .

إن أخذ كل هذه العوامل بعين الاعتبار عند التخطيط للبرامج التنموية يضمن الحصول على نتائج إيجابية تزيد في مدى فعالية التنمية المحلية التي تأخذ نماذج واستراتيجيات مختلفة تهدف جميعها إلى تحقيق الارتقاء والتقدم على المستوى المحلي .

المطلب الثالث : خصائص وأهداف الجماعات المحلية

أولا : خصائص الجماعات المحلية

من خلال التعاريف السابقة نستخلص بأن للجماعات المحلية العديد من الخصائص تتمثل في :

- ✓ **اللامركزية :** أهم ما يمز الجماعات المحلية هو اللامركزية بكل أنواعها (اللامركزية الإدارية ، اللامركزية الوظيفية، اللامركزية الاقتصادي)، وهي تعني توزيع المهام بين السلطات المركزية والمرافق اللامركزية "البلدية والولاية" ومع خضوعها دوما لرقابة السلطات المركزية .
- ✓ **الشخصية المعنوية :** يقصد بها اكتساب المنظمة أو المؤسسة الصفة القانونية فهي لها حقوق وعليها واجبات مثلها مثل الأفراد العاديين لها ذمة مالية، وتقوم بمختلف الوظائف المخول لها من طرف القانون .
- ✓ **الاستقلالية المالية :** تتمتع الجماعات المحلية باستقلالية مالية بهدف تسيير وتجهيز مختلف مرافقها المحلية من أجل تلبية مختلف متطلبات المواطنين وتجسيد البرامج والخطط التنموية والنهوض بمختلف الأوضاع .

- ✓ **الاستقلالية الإدارية :** يقصد بها اكتساب البلدية والولاية الحق والاستقلالية في القيام بمختلف الوظائف الإدارية التي تنهض بأعبائها الإدارات المحلية التي وجدت من أجلها في الأصل، وهي تعني بذلك توزيع المهام الإدارية بين الحكومة المركزية والإدارات اللامركزية .

ثانيا : أهداف الجماعات المحلية

تسعى الجماعات المحلية إلى تحقيق عدة أهداف، ومن جملة الأهداف نذكر منها :

1- الأهداف السياسية : ترتبط بمقومات الإدارة المحلية والمتمثلة أساسا في مبدأ الانتخاب لرؤساء المجلس المحلي وأنماط العمل السياسي الذي يتبع هذا المبدأ، وفي إطار تلك ال أهداف يمكن ذكر الأهداف التالية :[1]

- التعددية : يقصد بالتعددية توزيع السلطة في الدولة بين الجماعات والمصالح المتنوعة وتكون وظيفة الدولة في هذه الحالة التنسيق ووضع الحلول التوفيقية بين هذه الجماعات والمصالح التنافسية ، وتعتبر المجالس من بين أهم الجماعات التي تشارك الحكومة المركزية اختصاصها وسلطاتها، فالتعددية في صنع القرارات تتيح للوحدات المحلية منفذا قويا في المشاركة في صنع السياسات في ميادين مهمة كالتعليم والصحة والإسكان والثقافة والأمن وغيرها .

- الديمقراطية : التي تعني حرية المجتمعات المحلية في انتخاب مجالسها المحلية ولعل ممارسة الديمقراطية على هذا النحو تساعد على تحقيق ما يلي :[2]

* إن ممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي تدفع المواطن إلى الاهتمام بالشؤون العامة وتوثيق صلته بالحكومة، كما أن تلك الممارسة تنمي الشعور لدى الأفراد بالدور الذي يؤدونه اتجاه محلياتهم وهذا الشعور من شأنه أن يرفع كرامتهم ويزيد في تحسيسهم بحقوقهم الوطنية وواجباتهم القومية .

* تتيح فرصة تدريب القيادات وإعدادها لشغل مناصب سياسية أعلى في المجالين التشريعي والتنفيذي على مستوى قومي .[3]

* تسمح الإدارة المحلية بتحقيق التنمية السياسية من خلال تقوية الفهم السياسي لدى المواطن وتمكنه من التميز بين الشعارات والبرامج لاختيار التكافؤ ومناقشة القضايا المهمة مثل إيرادات نفقات الميزانية المحلية والتخطيط المستقبلي .

---

[1] بوشامة مصطفى، وحواس الميلود، الجماعات المحلية وإشكالية التنمية في الجزائر، مجلة "الإدارة والتنمية لبحوث والدراسات"، مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية ، العدد01، ص ص 18 – 19 .

[2] بوشامة مصطفى ، وحواس الميلود، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[3] بوشامة مصطفى، وحواس الميلود، مرجع سبق ذكره، ص 21 .

* كما أن نظام الإدارة المحلية يعزز الديمقراطية والمشاركة من خلال الإختيار الحر لممثلي السكان على المستوى المحلي عن طريق الانتخابات بما يكرس مبدأ حكم الناس لأنفسهم وتدريب السكان المحليين مما يكسبهم خبرة في إدارة الشأن العام، مما يؤدي إلى تعزيز الوحدة الوطنية وتحقيق التكامل القومي ويحد من احتكار جهات سياسية معينة للعمل السياسي وتقوية البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة .

2- الأهداف الإدارية : تتلخص الأهداف الإدارية للجماعات المحلية فيما يلي :

- النهوض بمستوى الخدمات وأدائها في المجتمعات المحلية .

- التخفيض من أعباء الأجهزة الإدارية المركزية والحد من ظاهرة التضخم التي منيت بها تنظيمات الأجهزة الإدارية في ظل الأسلوب المركزي .

- إتاحة فرص تجريبية نظم إدارية مختلفة على مستوى ض يق ومحدود لبحث مدى إمكانية تعميمها في ضوء النتائج في دائرة الدولة المتسعة .

- تساهم في تحقيق الكفاءة الإدارية خاصة في النواحي الاقتصادية الملحة والتي غالبا ما تكون على جدول أولويات لشأن المحلي، والقضاء على بيروقراطية الإدارات المركزية الحكومية وخلق جو من التنافس بين مختلف الجماعات المحلية واستفادتها من تجارب بعضها البعض .[1]

3- الأهداف الاجتماعية : يمثل نظام الإدارة المحلية فرصة حقيقية لتحقيق جملة من الأهداف الاجتماعية نذكر منها :

- تحقيق رغبات واحتياجات السكان المحلية من الخدمات المحلية، بما يتفق مع ظروفهم وأولوياتهم، حيث إن وجود مجلس محلي في رقعة جغرافية محددة يشعر بمسؤولية اجتماعية اتجاه المواطنين .

إذن لابد أن يعكس ذلك على زيادة المستوى الاقتصادي والاجتماعي لهم وارتفاع مستوى الصحة والتعليم واحد من تلوث البيئة والحصول على الخدمات المحلية بيسر وسهولة .

- شعور الفرد داخل الجماعات المحلية بأهميته في التأثير على صناعة القرارات المحلية مما يعزز ثقته بنفسه، ويزيد من ارتباطه بالمجتمع المحلي الذي ينتمي إليه، و هي خطوط أولية نحو تطوير روح المواطنة الحرة .[2]

[1] شباب سهام، إشكالية تسيير الموارد المالية للبلديات الجزائرية، دراسة تطبيقية لحالة بلدية معسكر ، راسلة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2012، ص 163.
[2] شباب سهام، نفس المرجع، ص 164 .

كما تساهم في ترسيخ الثقة في المواطن واحترام رغباته في المشاركة في إدارة الشأن العام، كما تنمي الإحساس بالانتماء للوطن لدى المواطنين .[1]

[1] أحمد رشيد، التنمية المحلية، القاهرة، دار النهضة العربية، 1986، ص 15 .

المبحث الثاني : واقع الجماعات المحلية

يتعبر نظام الإدارة المحلية أسلوبا إداريا بمقتضاه يقسم إقليم الدولة إلى وحدات ذات مفهوم محلي، فهذا النظام على عدد من المقومات الأساسية، ويمكن إبراز أبعاد كل مقوم من هذه المقومات بالتفصيل كما يلي :

المطلب الأول : أهمية الجماعات المحلية :

للجماعات المحلية أهمية كبيرة من خلال المزايا التي تتمتع بها المتمثلة فيما يلي :

- تجسيد الديمقراطية على المستوى المحلي : من خلال اشتراك المنتخبين من الشعب في ممارة السلطة، وهي علامة من علامات الديمقراطية .

- تساعد في تقليل مهام الدولة فتنوع نشاط الدولة، كإنشاء هياكل تساعد الدولة في الدور المنوط بها .

- تعمل الجماعات المحلية بأسلوب الإدارة المحلية الذي يؤدي إلى تحاشي البطيء في صدور القرارات التي لها صلة بالمصالح المحلية وذلك من خلال مشاركة المواطن في إعداد وإصدار القرارات المحلية بناءا على الحاجيات المحلية ومشروعات ذات العائد المحلي .[1]

- تبني الجماعات المحلية نظام الإدارة المحلية في توزيع المال العام فيتم بمشيئة أهالي الوحدات الإدارية إضافة إلى ما يدفعه أهالي الوحدة الإدارية من الضرائب المحلية، ليتم صرفه على هذه المرافق بالذات وفي ذلك يتحقق مبدأ العدالة الاجتماعية .

- تقوم الجماعات المحلية ببسط الاجراءات والقضاء على الروتين فالجماعات المحلية تمارس الكثير من الشؤون الخاصة بالسكان المحليين، وبذلك تحل المشاكل المحلية بدلا من الرجوع إلى الحكومة المركزية وفي ذلك اقتصاد للوقت والجهد والمال .[2]

المطلب الثاني : مقومات نظام الجماعات المحلية

1- تقسيم إداري لإقليم الدولة: يشير هذا المقوم إلى ضرورة وجود تقسيم إداري لإقليم الدولة إلى وحدات ذات مفهوم محلي ولا تكون إلا بتوفير وحدة المصلحة لدى سكانها ووحدة الإنتماء يتوقف نوع التقسيم الإداري لإقليم الدولة على هدف الدولة من نظام الإدارة المحلية وعلى الظروف البيئية السائدة في إقليم الدولة، في هذا الإطار توجد عدة عوامل تكون دائما موضع الاعتبار عند تقسيم إقليم الدولة لاغراض الإدارة المحلية، أهميتها : تجانس المجتمعات المحلية والقوة المالية، أي مدى قدرة الوحدة الوطنية للحصول على

[1] عبد الحق فيدمة، ماهية الجماعات المحلية والتنمية المحلية المستدامة، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البليدة 02، المجلد 01، العدد 01، 2012 ، ص 65 .
[2] عبد الحق فيدمة، نفس المرجع ، ص 66.

موارد مالية ذاتية تكفي لتغطية جزء كبير من نفقاتها، فهذا يتطلب حجما أدنى من السكان الذين يكلفون بأداء الضرائب والرسوم إلى السلطات المحلية المهنية .[1]

2- **المجالس المحلية المنتخبة:** من الضروري إدارة شؤون الوحدات المحلية من قبل مجالس منتجة تمثل الإدارة العامة لمواطني الوحدة، فالمواطنين أدرى بتحديد مشاكلهم والعمل على حلها بالأسلوب الذي يرونه مناسبا.

الأصل أن تشكيل المجالس المنتخبة يكون بالإنتخاب المباشر، ذلك أن الباعث على نشأة نظام الإدارة المحلية باعث سياسي وهي الأقرب إلى الأهالي ماد يا ومعنويا، بالإضافة إلى أن الانتخاب المباشر ضروري لدعم استقلال السلطات المحلية في مواجهة الحكومة المركزية ولأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية تقوم أساسا على المشاركة الشعبية في التخطيط والإدارة والتنفيذ .

3- **التمويل المحلي الذاتي بالموارد المحلية :** يكون استقلال الوحدات المحلية إداريا باستقلالها المالي وتبعا لاستقلالها بموارد مالية ذاتية تكون لها ذمة مالية منفصلة عن ذمة الدولة وبالتالي تتمتع بحرية تامة في إنفاق أموالها، فلا يقتصر دور الاستقلال المالي على دعم الاستقلال الإداري، لكنه يسهم أيضا في دعم مبادئ الإدارة المحلية عن طريق تأكيد المسؤولية المالية لمواطني الوحدات المحلية .[2]

4- **رقابة الحكومة المركزية على السلطات المحلية** : تقوم على عدة أسس أهمها أن السلطات المحلية تتفاوت في القوة المالية تبعا لما يأتي لكل منها من حصيلة الموارد المالية المقررة لها، الأمر الذي يتطلب مراقبة أعمال هذه السلطات بالإضافة إلى أن الجماعات المحلية تتفاوت في أحجامها، طبيعة اقتصادها ومستوى سكانها الاجتماعي والثقافي، أحيانا قد تغالي بعض السلطات المحلية في أسعار الضرائب المحلية للحصول على تكلفة لمواجهة الحاجات المحلية، مما يستدعي الأمر تدخل الحكومة المركزية لتحديد حد أعلى لأسعار الضرائب بين السلطات المحلية المختلفة .

5- **المشاركة الشعبية** : تعتبر المشاركة الشعبية أحد المقومات الأساسية لقيام نظام الإدارة المحلية وبدون المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار ات بالمجالس المحلية وفي العمال الخاصة بالتنمية المحلية وفي العمال الخاصة بالتنمية المحلية تبتعد وحدات الإدارة المحلية عن حقيقة ما يحس به المواطنون من مشكلات وحاجات فالمشاركة الشعبية هي اشتراك المواطنين أفراد وجماعات وأولويات المجتمع وتحديد أفضل الوسائل لتحقيق هذه الاحتياجات وتمويل المشروعات واتخاذ القرارات وتنفيذ السياسات .

[1] أجمد رشيد، التنمية المحلية، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، مصر، 1986، ص 45 .

[2] يونس قرواط، أهمية نظام الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر، مجلة المعيار، جامعة قسنطينة، العدد 16، 2016، ص 67 .

6- التخطيط وضرورة التكامل بين أجهزة التخطيط : يمكن اعتبار التنمية المحلية على أنها تلك العملية المخططة للتعبئة الشاملة والاستخدام الأمثل للموارد والإمكانيات المتاحة للنهوض بالمجتمعات المحلية في جميع المستويات .

عند التحدث عن التنمية المحلية كهدف أساسي للإدارة المحلية فإنه كي تحدث على وجه المطلوب لابد أن تكون مخططة، أي أن التخطيط هو أحد المقومات الضرورية لأي نظام للإدارة المحلية .

فإذا كان تحديد اتجاهات التنمية فيما يتعلق بالأهداف والأولويات العامة تبدأ من السلطة العليا والمجلس الشعبي بها فإن الأهداف التفصيلية والمنشأة القاعدية ينبغي أن تبدأ من الوحدات الأدنى ومجالسها الشعبية على أن يتم إقرارها من السلطات العليا والمجلس الشعبي بها ضمانات لوقاية التخطيط، ويلزم ذلك ربط التخطيط الإقليمي والمحلي بالتخطيط القومي بحيث تتضمن الخطة الوطنية الخطط الإقليمية والمحلية بما يحقق التكامل الاقتصادي والاجتماعي والعمراني وحماية البيئة وهذا يتطلب التنسيق بين أجهزة التخطيطي على كافة المستويات .

7- توفر العنصر البشري : يعمل العنصر البشري على إنجاح التنمية المحلية والتي تعتبر الهدف النهائي لنظام الإدارة المحلية، فهو الذي يفكر في كيفية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام وتدبير التمويل اللازم لإقامة المشروعات وتنفيذها، وذلك يجب أن تتوفر لدى وحدات الإدارة المحلية للموارد البشرية المؤهلة فنيا وإداريا بالإضافة إلى مشاركة المواطنين في جميع عمليات التنمية منذ رسم الخطة إلى غاية تنفيذها وهو عمل إلزامي .

8- مقومات قانونية : تعتبر مقومات القانونية من أهم المقومات الأساسية التي تقوم عليها الإدارة المحلية فيمكن استخلاص أن المقوم الخاص بضرورة ذاتية لدعم استقلالها الإداري والتقليل من اعتمادها على الحكومة المركزية في الحصول على إعلانات حكومية ، هو الركن الأساسي لقيام نظام إدارة محلية ناجحة، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن توافر الموارد المالية الذاتية المحلية أمر لابد منه لكي تقوم الوحدات المحلية بالأهداف التي تسعى إلى تحقيقها .[1]

كما تجدر الإشارة إلى أن تلك الأهداف المنوطة بالوحدات المحلية تجتمع كلها في هدف رئيسي يتلخص في السعي إلى تحقيق التنمية المحلية أكبر درجة ممكنة من الكفاءة وحسن الأداء ذلك أن تحقيق هذا الهدف بالصورة المطلوبة يتبعه تحقيق المقومات الأخرى التي تقوم عليها نظم الإدارة المحلية ومن ثم نجاح نظام الإدارة المحلية .

[1] محمد دهان ، عبد الحق بوعتروس، متطلبات تعبئة الموارد المالية المحلية للتنمية، الملتقى الوطني حول تمويل التنمية المحلية في الجزائر، واقع وآفاق، 2008، جامعة برج بوعريريج ، الجزائر، ص 60.

المطلب الثالث : عوائق و مشاكل الجماعات المحلية

أولا : عوائق الجماعات المحلية

للتنمية المحلية أهد اف عديدة حيث تدور معظم برامجها حول تحسين الظروف المادية والاقتصادية من أجل رفع مستوى معيشة الأفراد في المجتمعات المحلية ، غير أن هناك مجموعة من العوائق تعترض تحقيق التنمية المحلية يمكن تصنيفها في العوامل التالية :

1- عوامل ديمغرافية : يعتبر النمو الديمغرافي معوقا من معوقات التنمية على أساس حالة عدم التوازن التي تبدو واضحة بين حاجات السكان والموارد الاقتصادية ، أي أن زيادة السكان بالنسبة للطاقة الانتاجية تقف عقبة في سبيل زيادة مستوى رفاهية أفراد المجتمع .

2- عوامل اجتماعية : وتتمثل في النظم الاجتماعية السائدة مثل نظام الملكية الفردية الذي قد يتعارض مع تطبيق أنماط التغير والتحضر بالإضافة إلى اعتقاد المجتمعات بأن التغيرات الجديدة تهدد استقرارهم وتفكك وحدتهم مما يجعل الكثير يقف في وجه التغير.

3- عوامل ثقافية : تتمثل معظم هذه العوائق في التقاليد السائد في المجتمع نتيجة تمسك الأفراد بهذه التقاليد ورفضهم للتغير والتعديل، كذلك المعتقدات السائد تعرقل برامج التنمية، حيث يقف أفراد المجتمع في وجه التغيرات الحديثة لاعتقادهم بأنها تضرهم ولا تنفعهم .

4- عوامل نفسية : إن قبول أو رفض التجديدات التي تطر أ على المجتمعات تعتمد على العوامل النفسية ويتوقف إدراك الجديد وكيفية ظهوره وانتشاره على الثقافة السائدة، أن يختلف أفراد المجتمع في إدراكهم للجديد باختلاف الثقافات .[1]

5- عوامل تكنولوجية : يتوجب على الدول النامية بذل جهود مضاعفة لزيادة مستوى انتاجها وهذا لا يتم إلا باستخدام التكنولوجيا الحديثة والمتطورة وإخضاعها للبرامج التنموية .

6- عوامل إدارية : إن إدارة التنمية غاية في الصعوبة تحتاج إلى قيادات واعية ومدربة وقادرة على اتخاذ القرارات الهادفة، حيث يمكن أن تتلكأ الإدارة فيعم الكساد وتقل الموارد وتهبط معدلات الدخول، ويدخل في كنف المعوقات الإدارية :

* تخلف الأجهزة الإدارية القائمة التي تتسم بالتعقيدات الروتينية والبطء في اتخاذ القرارات وانتشار اللامبالاة والسلبية .

[1] سعيد محمد المصري، التنظيم والإدارة مدخل معاصر لعمليات التنظيم والتخطيط والقيادة والرقابة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 5.

* صعوبة التنسيق بين الوحدات الإدارية وبينها وبين الأجهزة التقليدية .

* عدم توفر القيادة الإدارية المتطورة المؤمنة بالتغيير.

7- عوامل مادية : إن عدم توافر التمويل الكافي لإقامة القواعد الأساسية للتنمية يعتبر من أهم العوائق التي تشغل المحليات نظرا للفقر الشديد الذي تعانيه، لذلك نجدها تعتمد بدرجة عالية على المعونات من الحكومة المركزية .

8- عوامل تخطيطية : إن تخطيط وتنفيذ برامج التنمية قد يكون معوقا في حد ذاته من معوقات التنمية إن لم يتفق تخطيط مشروعات وبرامج التنمية وحاجيات المجتمع نظرا لاختلاف المناطق والأقاليم في مواردها وظروفها وحاجات أفرادها .

إن كل العوائق السابقة دفعت بالمحليات في الدول النامية إلى التركيز على مواردها المحلية أو الذاتية للنهوض بالتنمية المحلية كأداة لتحقيق تنمية وطنية شاملة ومستدامة والرفع من المستوى المعيشي للأفراد والتوجه بهم نحو مستوى أفضل للحياة .

ثانيا : مشاكل الجماعات المحلية

- الجماعات المحلية تعيش عجزا ماليا بسبب أن مسؤوليها لا يهتمون إلا بالمدفوعات على حساب تقوية الإيرادات وكيف لا تبقى مشلولة الحركة وهي دائما تطالب بتسجيل مشاريع جديدة وهي غير قادرة على تصفية رزنامة المشاريع المسجلة .

- وجود الموظفين في حالات الكسل والتباطؤ وقلة الاهتمام وهم يعيشون حالات التجاوزات وقلة الاعتبار وعدم احترام تخصصاتهم لأن المسؤولين لا يملكون من البرامج سوى برامج تغيير الأشخاص من مناصبهم عوض تغيير إيجابي لطرق العمل .

- الجماعات الإقليمية عاجزة على حل مشاكل المواطنين لأن منتخبيها لا يقومون بأي دراسة ولا جرد لا للإمكانيات ولا للاحتياجات .

- تعيش الجماعات الإقليمية صراعات رهيبة لأن منتخبيها لا يميزون بين إلزامية تمثيلهم للدولة قبل فرض رؤية حزبهم على واقع المؤسسات والأشخاص الشيء الذي أدى إلى سحب الثقة في الكثير من رؤساء المجالس الشعبية البلدية أو الولائية .

- كيف تسير الجماعات المحلية نحو التنمية المحلية ومؤسستها عرضة للتلاعبات والاستفزازات والنهب واللامبالاة.

- كيف يتطور التضامن المحلي بين مختلف الفئات والمساعدات الاجتماعية تقدم إلا لحسابات سياسية أو لاعتبارات ذاتية أو لرد الجميل .

- كيف يمكن للتنمية أن تنجح وهي بعيدة عن المواطنين سواء فيما يتعلق بتسيير شؤونه المحلية أو ممارسة هذه التنمية محليا بدون إطار ولا تنسيق ولا مشاركة .

إنها في الحقيقة واقع لا يمكن نكرانها ولا تغطيتها ويجب العمل على إيجاد نظرة تساهم على جعل البلدية والولاية إطارا محليا ل إبراز المواهب والتعاون ولتقديم المبادرات الفردية منها والجماعية وهذا بوضع برنامج عمل يرتكز على مبادئ عامة ووطنية على خصائص محلية في إطار أسلوب جديد للتسيير واضح الأهداف والوسائل يطبقه كل منتخب مهما كانت توجهاته السياسية وقناعته، وتطرح مختلف الجوانب التي هي من اختصاص البلدية والولاية والتي يتبعها المنتخبون في تسييرها بغية تقديم الخدمات إلى المواطنين في أحسن وضعية بما يتماشى والسياسة العامة للحكومة وحسب الواقع المحلي، وبهذا الإجراء وهذا النمط تستطيع الجماعات المحلية فهم المهام والصلاحيات وتعطي النظرة الواقعية والاستراتيجية للتكفل بكل ما يهم حياة المواطن ومصلحة الدولة ومصداقية الجماعات المحلية .

المبحث الثالث : الجماعات المحلية والتنمية المحلية المستدامة

في هذا المحور نحاول تمديد العلاقة بين الجماعات المحلية في عملية التنمية المحلية المستدامة وذلك بمعرفة مدى أهمية الإدارة المحلية في عملية التنمية ثم إبراز واقع الجماعات المحلية في الجزائر وواقع التنمية المحلية المستدامة من خلال بعض الملاحظات .

المطلب الأول : أهمية الجماعات المحلية في عملية التنمية المستدامة

ليس هناك من شك أن التقدم والتطور الذي بلغته المجتمعات المتقدمة إنما يرجع في جزء كبير إلى قوة إدارتها وتسيير شؤونها السياسية الاقتصادية والاجتماعية وفق أسس علمية موضوعية تتخذ مصلحة الفر وبالتالي المجتمع هدفا رئيسيا لها، فالعصر الحالي عصر التنظيمات العقلانية والرشيد .

إن الإدارة الحديثة التي أسرت جذورها الحقيقية مع بداية هذا القرن هي أداة الدولة لتحقيق أهدافها وتوجهاتها وطموحاتها، وبالتالي تحقيق أهداف المجتمع وشروعه، فالتطور المحقق في العالم المتقدم إنما يعزى في جانب كبير إلى الإدارة [1]، التي تسير بطر حديثة وعلمية تتخذ من الفعالية والسرعة والعدالة مبادئ رئيسية لها لما أن هدف الدولة هو خدمة المجتمع وتحقيق أهدافه ورفاهيته .

إن الإدارة وفق هذا المعنى هي دون شك أداة لتقدم المجتمعات وازدهارها وليس هناك جدل بأن الدول المتقدمة في العمل الإداري هي أقوى الدول في عصرنا لأنها عرفت طرق الفعالية في التعلم، أو استغلال مواردها الطبيعية والبشرية، وتسعى دائما لتح سين طرق التسيير والعمل الإداري وفق المتغيرات العلمية والتكنولوجية وفق ازدياد وتعقد الحياة الاجتماعية .

إن أهمية الجماعات المحلية وفعاليتها ونجاعتها لا تقتصر على الجانب الجزئي فقط بل ترتبط بتحقيق أهداف المجتمع الكبرى، وإذا كانت الدول الكبرى راهنت على إدارتها فإن الجزائر فهي أشد حاجة إلى إدارة قوية وفعالة ورشيدة تسير وفق أسس علمية، فالمتغيرات المنتظرة نحو التنمية المحلية لن تتحقق إلا بإدارة قوية وراشدة وما تسمعه في هذه الأيام من قضايا الفساد وخير دليل على بعد هذه الإدارة على طموحات المجتمع المحلي وإلا نستغل كل محاولات التنمية المهددة بالفشل والانتكاسة، وفي هذا الإطار يقول عالم إدارة الأعمال الأمريكي بيتر دريكر، أن التنمية الاجتماعية والاقتصادية تعنى قبل كل شيء [2]، ولذلك إن عملية التنمية تعنى بالضرورة إصلاح الإدارة والجماعات المحلية بشكل عام، فال إدارة الرشيدة هي ضمان نجاح التنمية المستدامة .

[1] صحراوي بن شيخه، التسويق في الجماعات المحلية ، رسالة ماجستير ، جامعة تلمسان، 2003.
[2] عمار بوحوش، الاتجاهات لاالحديثة في علم الإدارة، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 25 .

الإدارة هي الجهاز التنفيذي المكلف بتطبيق القوانين وتقديم الخدمات الفروعية للمواطن وذلك في إطار القوانين المرسومة التي وضعتها القيادة السياسية في خططها .[1]

المطلب الثاني : واقع الجماعات المحلية والتنمية المستدامة في الجزائر :

لا شك أن الجماعات المحلية هي أداة تتحقق بها السياسة العامة للدولة إلا أن ما يميزها أنها موروثة لاعن الإدارة الاستعمارية الفرنسية التي اتخذتها أداة لطمس الشخصية الوطنية وخيرت لها بعض فئات من الجزائريين كانوا أنفسهم يؤمنون بفرنسا أكثر من إيمانهم بالجزائر ، أي أنهم منعدمي الشعور بالانتماء للجزائر، هؤلاء كان لهم دور فعال في تحقيق مآرب الإدارة الفرنسية وكان دورهم ينحصر في كونهم يشكلون حلقة وصل بين الإدارة الفرنسية والشعب الجزائري، وينطبق عليهم ما كتب توماس موكلي بشأن الهنود إذ قال : علينا أن نبذل أقصى الجهود لتشكيل طبقة تتمكن من أن تلعب دور الترجمة بيننا وبين الملايين الذين نحكمهم، ولا يهم أن يكون هندي اللون أو الدم بل المهم أن يكون بريطاني الذوق والأفكار والأخلاق والفطنة .[2]

لقد استطاع الاستعمار الفرنسي أن يجعل من الإدارة الجزائرية في عهده إدارة قمعية مما أدى إلى تشكيل النظرة المناوئة لها بعد الاستقلال بسبب السلوكيات التي مورست في عهد الاستعمار الفرنسي وبعض السلوكيات التي لا زال يمارسها الكثير من الإداريين، ممن مازالوا مؤمنين بقيم الاستعمار تتناقض ومتطلبات التنمية الوطنية .

إن حكمنا هذا ليس تهجما على الإدارة الجزائرية ولكنه حكم مستمد من الواقع والذي يفهمه أغلبية الجزائريين، وإذا أردت فهم أزمة التنمية في بلادنا نجد أن الإدارة المحلية كان لها دور في خلق وتأجيج هذه الأزمة .

إن هذه الأزمة تعمقت وتأصلت بفعل الكثير من العوامل والمؤشرات استطعنا أن نرصدها في :

- **اتساع الهوة بين المواطن والإدارة** : يجب أن نعترف بأن هناك الكثير من التناقض في الإدارة المحلية لكن الداء الحقيقي يمكن في وجود حواجز مصطنعة لفصل الشعب عن المسؤولين، بحيث نجد المواطن في واد والإدارة في واد آخر، ورأينا في هذه الوضعية أن جوهر المشكلة هو سوء الإداريين وعدم كفاءتهم وسوء العلاقة بين الإدارة ككل والمواطن مما خلق ما يسمى بأزمة ثقة حيث نتج عن هذا عدة مشكلات منها :

- ✓ إن التغيرات البنائية التي حدثت في المجتمع بشكل مشاريع لم يواكبها تطور في القوانين والتشريعات مما أحدث خللا كبيرا على مستوى الهياكل فمن جهة ومن جهة أخرى في العلاقة بين المواطن والإدارة.

[1] عبد القادر محمد عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدر الجامعية الإسكندرية، 2000، ص 161 .
[2] عمار بوحوش، نفس المرجع، ص 26 .

- ✓ عدم تحديد الهياكل التنظيمية للإدارات العمومية تحديدا ممكن من تحديد المسؤوليات وتنظيم العمل بشكل عقلاني ورشيد .
- ✓ غياب مقياس للنزاعات والعقوبات داخل الأجهزة الإدارية .
- ✓ عدم تشجيع المبادرات الفردية والجماعية .
- ✓ ضبابية شديدة، وعدم وضوح موقع المواطن ومشكلاته في الفلسفة العامة للتنظيمات الإدارية .
- ✓ عدم الاكتراث في استعمال السلطة التقديرية والتعسف فيها .
- ✓ ضياع مفهوم الخدمة وغياب ثقافة الانتماء للتنظيم .
- ✓ عدم اعتماد نشر لغات تتوافق مع طبيعة وخصوصيات المجتمع .

- **إدارة غير فعالة ومرتشية** : الواقع أنه لا يجب أن نهمل حقيقة وهي أن ال إدارة المح لية لا تعمل في فراغ وليست موجودة بمعزل عن باقي الهياكل والمنظمات الأخرى، بل أنها تعتبر جزءا هاما أو نظاما بحيث للنظام السياسي الإداري في الجزائر الذي يشرف عليها بل يعتمدها، ويتمثل هذا التأثير في النظام الاجتماعي والاقتصادي بوجه عام، لهذا فمن المنطقي أن النظام تحتيا يستمد خصائصه وقوته من الشكل الذي ينتمي إليه، ولهذا فإن أزمة الإدارة المحلية في الجزائر لا يمكن النظر إليها إلا إذا وضعت في إطار النظام العمومي والسايسي والاجتماعي والذي أتت إدارته انعكاسا له مست جوانب مختلفة كميول وبنيات الحكم .[1]

إن أهم إفرازات هذا الن سق هو استخدام المنصب لتحقيق مكاسب خاصة ويشمل ذلك الرشوة والابتزاز ويشمل أيضا أنواعا أخرى ومن بينها الاحتيال والاختلاس، فالفساد تفشى خاصة في هذه المرحلة من تطور المجتمع الجزائري وذلك بسبب تهيئ الظروف فالحافز لزيادة الدخل قوية للغاية وبتفاقم الفقر ومرتبات الموظفين المنخفضة والمتناقضة .

إن الدوافع على الفساد ليست قوية فحسب وإنما فرص المشاركة متعددة فمن الممكن أن يتكون الربح والتماس الربح الاحتماري كبيرا جدا بسبب حجم الممتلكات العمومية والمعروضة أساسا للنهب، كما أن السلطة التنفيذية المتروكة للكثير من أشباه المسؤولين العموميين واسعة، هذا الضعف المنهجي بثقافتهم بفعل اللوائح والقواعد غير الواضحة والمتغيرة على الدوام والتي لا تسير على نطاق واسع ومن المعتاد أن الخضوع للمسائل ضعيف، كما أن المؤسسات القانونية المكلفة بتنفيذها غير مهيأة بهذه الوظيفة المعقدة على نحو جيد .

- **إدارة أنطوانية جامدة** : إن تطور المنظمات حسب الكثير من المفكرين ناتج عن الضغوط الآتية من قوى المحيط الخارجي، بمعنى آخر أن التطورات السريعة في العلوم والتكنولوجيا خلق حقائق جديدة خاصة على مستوى الإنسان الجزائري، في حين آخر أن الإدارة لم تستطع مسايرة هذا التطور في ظل هذه الجهود في

[1] عبد القادر محمد عطية، مرجع سابق، ص 162.

الإدارة من جهة تغير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وكذا الثقافية للمجتمع الجزائري ظهرت الفجوة الهائلة التي تفصل بين المؤسسات وبين إجراءات التنظيم لتقديم الخدمات على أحسن وجه .

الواقع أن السلطات الإدارية لازالت في مجملها انطوائية ولم تول ذلك الاهتمام الكافي للامكانيات الواسعة المتاحة لها وبالتالي لم تستفد منها تماما وأكثر من ذلك أنها ترتكز على الفردية والعشوائية وأهملت المعارف والمبادئ العلمية، وكان لها أثر سلبي تمثل في البطء في اتخاذ القرارات وعدم فعالية أدائها وبالتالي ثقل حركة النظام الإداري، ولعل من عوارض سوء التنظيم، القرارات البطيئة وكثرة القرارات الخاطئة وانعدام النسق بين المستويات والوحدات الوظيفية المختلفة والعجز عن الاستفادة عن الفرص المتاحة .

من المؤكد أن نمو وتوسيع المؤسسات يعرضها إلى مشاكل تنظيمية متعددة تستدعي إعادة تنظيم اختصاصاتها والعلاقات بين وظائفها كما تتطلب أكثر تنوع حيث تظهر احتياجات جديدة على كل المستويات، في اعتقادي أن عدم اهتمام المسؤولين بإعادة التنظيم الداخلي للتجاوب مع الاحتياجات الخارجية يمكن إرجاعه إلى عدة أسباب أهمها تركيز اهتمامهم وانشغالهم بالأعمال اليومية أو عدم كفاءتهم ونقص تكوينهم أو إلى مكانتهم في الهيكلة التنظيمية .[1]

- **موارد بشرية رديئة** : يضاف إلى كل هذا النقص الكبير للمستخدمين المؤهلين في الإدارة المحلية والذين يمثلون القاعدة لكل بيئة إدارية، في الوقت الذي تزخر فيه بكفاءات ذات مستويات عالية وعالمية، كما أن مخرجات الجامعات الجزائرية تعد مئات الآلاف وفي مختلف التخصصات، ومن مجمل الملاحظات في هذه النقطة :

- ✓ الميل إلى تزايد كمي أنتج تضخم في موظفي الموارد بدعوى محاكاة الإدارة في الدول المتقدمة، وما تتضمنه من هياكل تنظيمية وهي سلطة مقنعة .
- ✓ تحويل الإطارات الفاشلة إلى المراكز الإدارية وخاصة الإدارة العمومية .
- ✓ التوظيف غير الهادف بسبب البطالة التي وصلت إلى 30 % .
- ✓ لا نعتبر الإدارة كمهمة تستلزم التحضير والتكوين الضروريين .

المطلب الثالث : الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة

حسب المادة 15 من الدستور فإن الجماعات المحلية للدولة هي البلدية والولاية، كما أضفى على هذه الجماعات الشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وجعل منها الإطار المؤسساتي لمشاركة المواطنين في تسيير شؤونهم العمومية، وسوف نقدم تعريف كل من الولاية والبلدية وبعد ذلك نتطرق إلى دور كل منهما في تحقيق التنمية المستدامة .

[1] عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص 163 .

أولا : الولاية ودورها في التنمية المستدامة :

سوف نقدم تعريف للولاية، وبعد ذلك نتطرق إلى دورها في التنمية المستدامة كما يلي :

1- تعريف الولاية : تعتبر الولاية وحدة ومجموعة إدارية لامركزية، وإقليمية وجغرافية منحت الاستقلالية والشخصية المعنوية، كما منحت أيضا قسطا من سلطة الدولة، وهذا على أساس إقليمي جغرافي بالأساس وليس فني أو موضوعي، وتعد الولاية همزة وصل بين الحاجات والمصالح والمقتضيات المنجزة عن مصالح الدولة ككل، واحتياجات المصلحة العامة في الدولة .[1]

2- دور الولاية في تحقيق التنمية المستدامة : تتولى الولاية في إطار المعايير الوطنية وتطبيقا للخريطة المدرسية والتكوينية، بإنجاز مؤسسات التعليم المتوسط والثانوي والمهني، وتتكفل بصيانتها والمحافظة عليها [2]، كما تقوم الولاية بإنشاء المؤسسات الصحية التي تتجاوز قدرات البلدية كما يتخذ الإجراءات اللازمة لتشجيع إنشاء الهياكل المختصة بحفظ الصحة وفقا للمادة 94 من قانون الولاية، كما يعمل المجلس أيضا على تدعيم البلديات في مجال تطبيق برامج السكن وفقا لنص المادة 100 من قانون الولاية ، إذ يساهم في إحداث وخلق المؤسسات وشركات البناء العقاري، ويشجع التنمية التعاونية في ميدان السكن، ويشارك في ترقية برامج السكن المخصصة للإيجار، ويساهم في القضاء على السكن الهش والغير الصحي .[3]

ثانيا : البلدية ودورها في التنمية المستدامة

1- تعريف البلدية : تعتبر البلدية الجماعة القاعدية الإقليمية السياسية، الإدارية، الاقتصادية والثقافية الأساسية، وهي تتمتع بالشخصية المعنوية العمومية التي ينتج عنها الاستقلال المالي، وحرية التقاضي ولها نفس الامتيازات والحقوق والواجبات المقررة للأشخاص ما عدا المرتبطة منها بالشخصية الطبيعية وكذلك أن أموالها غير قابلة للتداول .[4]

2- دور البلدية في تحقيق التنمية المستدامة : تعد البلدية المحور الرئيسي للنشاط الاجتماعي ونواة تغيير محلية، تقدم خدمة كبيرة للعائلة والفرد في الميدان الاجتماعي، لهذا أعطى المشرع بموجب المادة 89 من قانون البلدية للمجلس الشعبي البلدي حق المبادرة بإتباع كل الاجراءات التي من شأنها تقديم الخدمات والرعاية الاجتماعية والمتمثلة في .[5]

---

[1] كريمة ربحي، زهية بركان ، وضع ديناميكية جديدة لتفعيل دور الجماعات المحلية في التنمية، دراسة مقدمة للملتقى الدولي حول تسيير وتمويل الجامعات المحلية في ضوء التحولات ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة سعد دحلب البلدية، 2008 ، ص 4 .

[2] حسب المادة 92 من قانون الولاية 7/12 .

[3] فريدة قيصر مزياني، القانون الإداري، مطبعة سخري، الجزء 2، 2011، ص 198 .

[4] فريدة قيصر مزياني، نفس المرجع، ص 198 .

[5] كريمة ربحي، زهية مزيان ، مرجع سابق ، ص 5.

- ✓ مساعدة المحتاجين، التكفل بالفئات الاجتماعية المحرومة، إعانة العاطلين عن العمل والمساعدة على التشغيل .
- ✓ تقوم البلدية بدور رئيسي في مسائل السكن التي هي شرط أساسي للحياة العائلية، فالبلدية تحدد في هذا الميدان حاجة .
- ✓ المواطنين والاختيارات في إطار التخطيط وتنفيذ البرامج التي يتم تنسيقها بمساعدة المصالح المختصة بالسكن، كما تقوم البلدية بتشجيع كل مبادرة تستهدف الترقية العقارية على مستوى البلدية، ومن هنا أجاز لها المشرع الاشتراك في إنشاء المؤسسات العقارية وتشجيع التعاونيات في المجال العقاري .
- ✓ مهمة تكوين الفرد ونشر الثقافة والتعليم ومحو الأمية وتشجيع إنجاز المراكز والهياكل الثقافية وصيانة المساجد والمدارس القرآنية، وإنشاء المكتبات وقاعات المطالعة .
- ✓ تتولى إنجاز مؤسسات التعليم الأساسي وصيانتها، وتشجيع كل إجراء من شأنه ترقية النقل المدرسي والتعليم وما قبل المدرسي (دور الحضانة) .
- ✓ في ميدان الرعاية الصحية : تتكفل البلدية بحفظ الصحة والمحافظة على النظافة العمومية في المجلات التالية :
- ✓ توزيع المياه الصالحة للشرب .
- ✓ صرف المياه القذرة والنفايات الجامدة الحضرية .
- ✓ مكافحة ناقلات الأمراض المعدية .

كما يعتمد المخطط البلدي للتنمية على توفير الحاجات الضرورية للمواطنين اقتصاديا، ومحتوى المخطط يشمل التجهيزات الفلاحية وإنجاز التجهيزات التجارية وإعداد مخططاتها والسهر على تنفيذها، وتقوم البلدية ممثلة في المجلس الشعبي البلدي بكل مبادرة أو عمل من شأنه تطوير الأنشطة الاقتصادية في نطاق نخططها التنموي، وتعمل على تشجيع المتعاملين الاقتصاديين وتوسيع قدراتهم السياحية .[1]

ثالثا : الآليات المقترحة لتفعيل دور الجماعات المحلية من أجل التنمية المستدامة:

من أجل تحقيق التنمية وبالتالي التنمية المستدامة، لابد من المرور بالقاعدة وذلك بالتقرب من المواطنين والتعرف على تطلعاتهم وحاجاتهم، إذ تساهم جهود الأفراد لاستكمال التقدم في شتى المجالات سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية وغيرها، ودفعها نحو المستوى المطلوب، ومنه يجب تكثيف سياسة الاتصال مع المواطنين من خلال إشراكهم في اتخاذ القرار على المستوى المحلي، ليتم بعد ذلك على المستوى الوطني، كما يجب أن تتمتع الجماعات المحلية بإمكانيات حقيقية تأهلها لاستعمال قدراتها واحتياطاتها، من

[1] بوشنيق إيمان، رقامي محمد، دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة، مقالة في مجلة جيل حقوق الإنسان، مركز جيل البحث العلمي ، العدد 2، بيروت، لبنان ، ديسمبر، 2003، ص 39

أجل خدمة المصلحة العامة للمواطنين، ومن أجل تفعيل دور الجماعات المحلية لتحقيق التنمية المحلية ومنه التنمية المستدامة نقترح ما يلي :

- ✓ العمل على خلق ثقافة التخطيط الاستراتيجي لدى الفاعلين المحليين .
- ✓ توفير الموارد البشرية المحلية المؤهلة لرسم سياسات ترابية مندمجة ولمواكبة القرار السايسي، مع فتح برنامج تكوين محددة الأهداف .
- ✓ توفير الامكانيات المالية اللازمة تماشيا مع الخطط المسطرة دون المبالغة فيها .
- ✓ العمل على توفر بنك موحد للمعطيات، يمكن من معرفة التشخيص الحقيقي للتراب وإبراز المشاكل الحقيقية للمواطنين .
- ✓ إعطاء الأهمية اللازمة لدور التنسيق وأثره في توحيد الرؤى وتجنب العمل المزدوج من خلال توحيد الوسائل وتسطير نموذج تنموي موحد .
- ✓ تقوية النسيج الجمعوي المحلي القادر على استكشاف الحاجيات وملامستها عن قرب والمساهمة في صنع القرار المحلي ، إذ تبقى تدخلات المجتمع المدني في غالبها مشتتة وتفتقد للبعد الاستراتيجي .
- ✓ رفع الوعي لدى الجميع بأهمية المشاركة المجتمعة في التنمية، من خلال الصحف والمجلات والإذاعة والتلفزيون .

خلاصة الفصل :

إن الجماعات المحلية تمثل قاطرة التنمية الشاملة، ومرجعا لتطوير آليات التدبير الناجح من خلال التخطيط المحكم المبني على معطيات واقعية، من خلال التنسيق الذي يسمح بإشراك كل الطاقات والمؤهلات في وقت كثرت فيه الحاجيات وتراجعت فيه الموارد (بلدية أو ولاية) لمواكبة الإصلاحات العميقة التي تقوم بها مصالح الدولة قصد الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمواطنين، وتفعيل البرامج المحددة الأهداف والتي ترمي إلى الرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة، حيث أن أكبر تحدي يواجه الجزائر، يتمثل في صياغة نموذجه التنموي القائم على استغلال الثروات والطاقات المحلية، وإشراك كل الفاعلين المحليين، وتوجيه تدخلاتهم وفق أهداف ومرتكزات النموذج التنموي الذي يخدم المصلحة العامة للمواطنين .

واقع وآفاق التنمية المحلية ببلدية عشعاشة

تمهيد :

بعد التطرق لمختلف الجوانب المتعلقة بالتنمية المستدامة ودور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال مجموعة من الأدوات والآليات التي تتبعها الجماعات المحلية .

وكذلك فعالية الجماعات المحلية ومدى قدرتها على تحقيق أهدافها المتمثلة في تحقيق التنمية المستدامة بشتى الطرق والوسائل المختلفة .

سيتم التطرق في هذا الفصل اسقاط الإطار النظري على أرض الواقع من خلال دراسة ميدانية ببلدية عشعاشة يتم التطرق فيها للتنمية المستدامة التي تتم على مستوى البلدية وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث :

- الهيكل التنظيمي والإداري لمصالح البلدية

- مجال نشاط البلدية

- إيرادات ونفقات الجماعات المحلية (بلدية) خلال الفترة (2017-2020)

المبحث الأول : الهيكل التنظيمي والإداري لمصالح البلدية

المطلب الأول : الهيكل التنظيمي لمصالح البلدية

عدد عمال بلدية عشعاشة مائة واثنان (102) موظف مرسم وأربعة وخمسون (54) عمال متعاقدين منظمين حسب المصالح التالية :

1) مصلحة المالية والمحاسبة .

2) مصلحة التسيير والتجهيز العمومي .

أ- فرع الأجور والمنح .

- مصلحة المستخدمين والتكوين :

1) مكتب مستخدمي البلدية .

أ- فرع التشغيل والتكوين .

- مصلحة التنظيم العام :

1) مكتب المنازعات .

2) مكتب الانتخابات والخدمة الوطنية .

أ- فرع الانتخابات .

3) مكتب الشؤون الثقافية والرياضية .

- المصلحة التقنية :

1) مكتب الصفقات العمومية .

أ- فرع متابعة البرامج

2) مكتب ممتلكات البلدية

أ- فرع الحظيرة وصيانة العتاد .

ب- فرع المساحات الخضراء .

3) مكتب البناء والتعمير.

أ- فرع أدوات التعمير.

ب- فرع فرقة العمران .

ج- فرع تسيير الطرقات .

- مصلحة الحالة المدنية .

1) مكتب الحالة المدنية .

أ- مكتب الشرطة العامة .

ب- فرع البيومتري و رقمنة الحالة المدنية .

2) مكتب المصلحة الإدارية بالشرايفية .

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي والإداري للمجلس الشعبي البلدي لبلدية عشعاشة

يتكون المجلس الشعبي البلدي لبلدية عشعاشة من تسعة عشرة عضوا ويتشكل من مكتب تنفيذي ويتكون من رئيس المجلس الشعبي البلدي وأربعة نواب ويساعدهم في ذلك أربعة لجان موزعين حسب النظام التالي :

1- لجنة الاقتصاد والمالية والاستثمار وتتكون من أربعة أعضاء .

2- لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية والشباب عدد أعضائها خمسة أعضاء .

3- لجنة الري والفلاحة والصيد البحري والصناعة التقليدية وعدد أعضائها أربعة .

4- لجنة تهيئة الإقليم والتعمير والصحة والنظافة والسياحة عدد أعضائها خمسة .

الشكل رقم (3-2) : الهيكل التنظيمي لمصالح البلدية

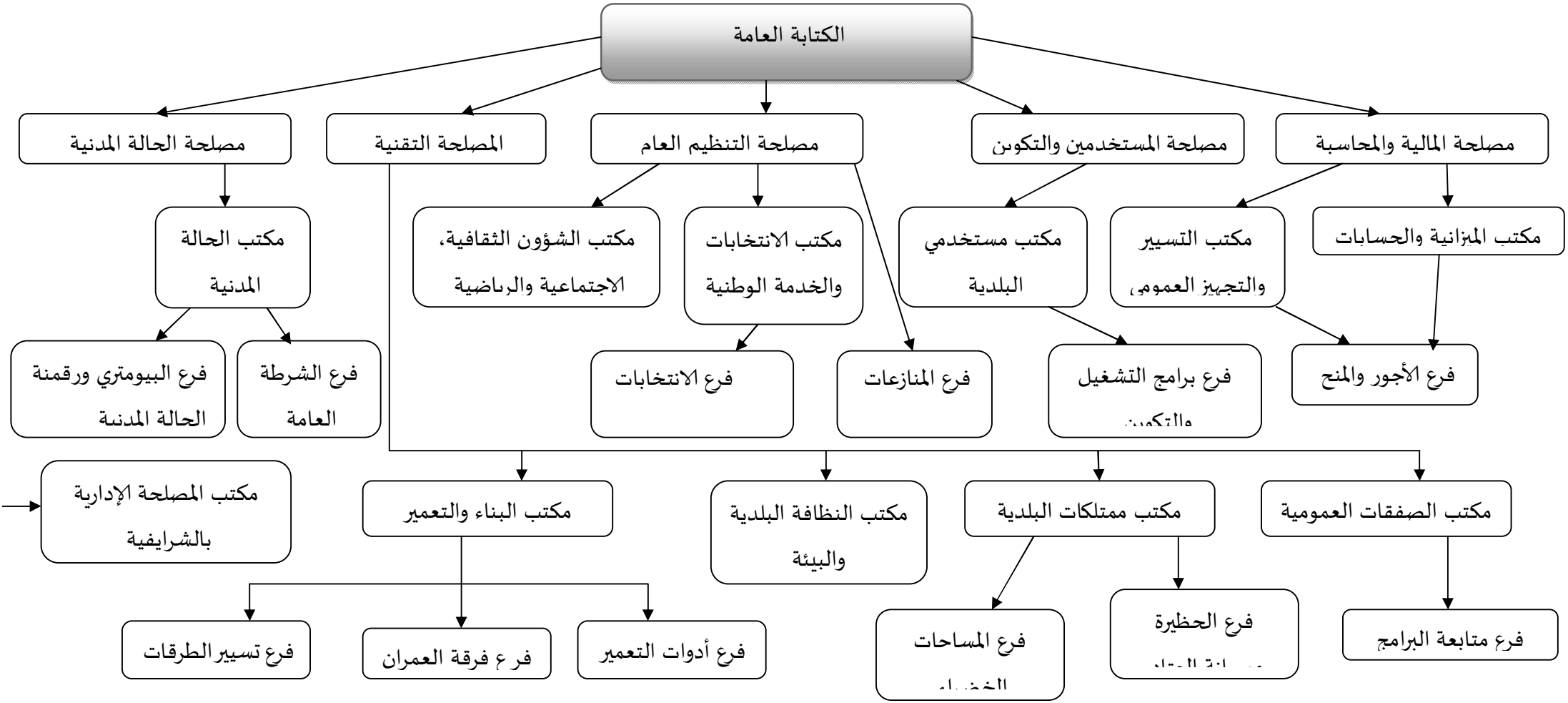

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مصلحة الموارد البشرية للبلدية

المطلب الثالث : مداخل ومصادر تمويل البلدية

أولا : مداخيل بلدية عشعاشة

تتشكل مداخيل بلدية عشعاشة مما يلي :

1) مداخيل حجز السيارات

2) مداخيل مصاريف ترميم الطرقات .

3) مداخيل استغلال أرصفة والساحات العمومية للممارسة نشاط تجاري .

4) مداخل النقل المدرسي .

5) مداخيل تعويضات حوادث المرور.

6) مداخيل كراء العتاد .

7) مداخيل سياحية تتمثل خاصة في شاطئ سيدي عبد القادر.

8) مداخيل رسوم الدفن .

9) مداخيل حقوق الأفراح .

10) مداخل رسوم الطوابع على البناية .

11) مداخيل سجن العروض .

12) مداخيل كراء السوق الأسبوعي .

13) مداخيل كراء المحلات .

ثانيا : مصادر التمويل لبلدية عشعاشة

تتشكل مصادر التمويل عموما من :

1) إعانات الولاية BW .

2) الصندوق المشترك للجماعات المحلية FCCI .

3) المخطط البلدي للتنمية PCD .

4) التحصيل الضريبي (حصيلة جبائية)

المبحث الثاني : مجال نشاط البلدية

البلدية باعتبارها الخلية الاساسية في النظام الجزائري لها اختصاصات ووظائف سياسية، اقتصادية واجتماعية، ثقافية أساسية على المستوى المحلي، هذه الاختصاصات أو المجالات حددها القانون رقم 08/09 وحصرها في تسعة مجالات أما القانون الجديد للبلدية رقم 10/11 فقد حددها بأربعة بعد أن تم ضم بعض المجالات إلى بعضها البعض، وهذه المجالات هي :

المطلب الأول : مجال التهيئة والتنمية والتعمير والهياكل القاعدية والتجهيز

أولا : مجال التهيئة والتنمية

تعد البلدية مخططها للتهيئة والتنمية على المديين القصير والمتوسط الموافق للعهدة الانتخابية تماشيا مع الصلاحيات المخولة لها قانونا وفي حدود الامكانيات المتوفرة ، وهذا في إطار المخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم وكذا المخططات التوجيهية القطاعية، وللمجلس اختيار المشاريع التي ينجزها في إطار المخطط البلدي للتنمية والتهيئة ويستشار مسبقا المجلس الشعبي البلدي على أي مشروع يقام على الأراضي التابعة لإقليم البلدية، خاصة إذا تعلق بحماية الأراضي الفلاحية والتأثير على البيئة، واتخاذ كل الاجراءات التي من شأنها بعث نشاطات اقتصادية واستثمارية تتماشى مع طاقات البلدية، ولمعرفة دور بلدية عشعاشة في هذا المجال نقدم الجدول التالي :

الجدول رقم (3-1) : وضعية المشاريع في مجال التهيئة والتنمية خلال الفترة (2012 – 2020)

عنوان المشروع	سنة التسجيل	الغلاف المالي المرصد بـ (دج)	نسبة الانجاز		الملاحظات
			النسبة المادية	النسبة المالية	
تهيئة ملعب رياضي بدوار الشرايفية	2017	2620975.00	% 99	% 100	مغلق
تهيئة ملعب رياضي بدوار أولاد الحاج محمد	2017	3954370.00	% 100	% 100	مغلق
تهيئة رصيف بدوار أولاد يحي عشعاشة	2017	5973800.00	% 100	% 100	مغلق
تهيئة وتوسيع ملعب رياضي بدوار الزرارقة	2018	1893813.00	% 93	% 100	مغلق
تهيئة وإعادة الاعتبار لفريق أولاد الحاج محمد على مساحة 1 كلم	2018	5374040.00	% 100	% 100	مغلق
تهيئة وإعادة الاعتبار لطريق البغادية على مسافة 1.8 كلم	2018	9367085.00	% 100	% 100	مغلق
تهيئة طريق وحضيرة شاطئ لالة عدة	2018	11962000.00	% 100	% 100	مغلق
تهيئة مقر بلدية	2014	11604528.00	% 84	% 95	مغلق
تهيئة وتوسيع مركز الضرائب عشعاشة	2018	9415280.00	% 100	% 100	مغلق

المصدر : من إعداد الطالب الطالب بالاعتماد على وثائق "الوضعية المادية والمالية لبرنامج المخطط البلدي للتنمية المتوقفة إلى نهاية 2020/12/31" من مصلحة المحاسبة لبلدية عشعاشة .

نشير إلى نقطة جد هامة مفادها أن المشاريع المتطرق لها في كل جداول الدراسة تمثل بعض أهم المشاريع نظرا للحجم الكبير الذي تأخذه من جهة، ومن جهة أخرى نرى أن التطرق لبعض المشاريع يكفي للوصول إلى الهدف الذي نسعى لإبرازه وهو واقع مساهمة بلدية عشعاشة في مجالات النشاط المحددة من طرف المشرع الجزائري وفق القانون الجديد رقم 10/11 .

يعرض الجدول رقم (01) وضعية المشاريع التي تقوم بها بلدية عشعاشة وبالنسبة لسنة تسجيل المشروع تبقى متابعة في فترة الانجاز إلى غاية 2020/12/31، وعليه يتضح من خلال ذلك أن كل المشاريع انتهت وضعيتها مغلقة .

ثانيا : مجال التعمير والهياكل القاعدية والتجهيز

البلدية مطالبة بأن تتزود بكل وسائل التعمير المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات المعمول بها بعد المصادقة عليها بموجب مداولة المجلس الشعبي البلدي، كذلك مطالبة أن تحقق احترام تخصيصات الأراضي وقواعد استعمالها، كما يجب الحصول على موافقة المجلس لكل مشروع له أضرار على البيئة والصحة العمومية ما عدا المشاريع ذات المنفعة الوطنية التي تخضع للأحكام المتعلقة بالبيئة، كما تسهر على المراقبة الدائمة لمطابقة عمليات البناء ذات العلاقة ببرنامج التجهيز والسكن، وكذا السهر على احترام الأحكام في مجال مكافحة السكنات الهشة غير القانونية والمحافظة وحماية الأملاك العقارية والثقافية والحماية والحفاظ على الانسجام الهندسي للتجمعات السكنية، السهر على المحافظة على الوعاء العقاري ومنح الأولوية في تخصيصها لبرامج التجهيزات العمومية والاستثمار الاقتصادي، تقوم بتهيئة المساحات الموجهة لاحتواء النشاطات الاقتصادية بال أعياد الوطنية، ولتوضيح دور بلدية عشعاشة ما تقوم به من مشاريع في مجال التعمير والهياكل القاعدية والتجهيز نقدم الجدول رقم (02) كما يلي :

الجدول رقم (3-2) : وضعية المشاريع في مجال التعمير والهياكل القاعدية والتجهيز خلال الفترة (2016-2018)

عنوان المشروع	سنة التسجيل	الغلاف المالي المرصد (دج)	نسبة الانجاز		الملاحظات
			النسبة المادية	النسبة المالية	
الإنارة العمومية شاطئ لالة عدة	2018	4694550.00	% 100	% 100	مغلق
الإنارة العمومية شاطئ سيدي عبد القادر	2016	7693450.00	% 100	% 100	مغلق
إنجاز حائط بشاطئ سيدي عبد القادر	2018	3502027.20	% 100	% 100	مغلق
الإنارة العمومية على مستوى ملعب رياضي بالزرارقة	2018	999600.00	% 93	% 100	مغلق

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق "الوضعية المادية والمالية لبرنامج المخطط البلدي للتنمية المتوقفة إلى نهاية 2020/12/31 من مصلحة المحاسبة لبلدية عشعاشة .

المطلب الثاني : المجال الاجتماعي والصحة وطرقات البلدية

أولا : المجال الاجتماعي

تتمثل نشاطات البلدية في هذا المجال فيما يلي :

- ✓ **تطلع البلدية بإنجاز مؤسسات التعليم الابتدائي طبقا للخريطة المدرسية الوطنية وضمان صيانتها وإنجاز وتسيير المطاعم المدرسية وتوفير وسائل النقل المدرسي .**
- ✓ **ويمكنها في حدود إمكانياتها اتخاذ كل التدابير الموجهة لترقية تفتح الطفولة الصغرى والرياض وحدائق الأطفال والتعليم التحضيري والتعليم الثقافي والفني .**
- ✓ **المساهمة في انجاز الهياكل القاعدية البلدية الجوارية الموجهة للنشاطات الرياضية والشباب والثقافة والتسلية التي يمكنها الاستفادة من المساهمة المالية للدولة .**
- ✓ **تقديم مساعدتها للهياكل وال أجهزة المكلفة بالشباب والثقافة الرياضية والتسلية .**
- ✓ **المساهمة في تطوير الهياكل الأساسية الجوارية الموجهة لنشاطات التسلية ونشر الفن والقراءة العمومية والتنشيط الثقافي والحفاظ عليها وصيانتها .**
- ✓ **اتخاذ كل التدابير يرمي إلى توسيع قدراتها السياحية وتشجيع المتعاملين المعنيين باستغلالها .**
- ✓ **تشجيع عمليات التمهين واستحداث مناصب الشغل .**
- ✓ **المساهمة في صيانة المساجد القرآنية المتواجدة على ترابها وضمان المحافظة على الممتلكات الخاصة بالعبادة .**
- ✓ **تشجيع ترقية الحركة الجمعوية في ميادين الشباب والثقافة والرياضة والتسلية وثقافة النظافة والصحة ومساعدة الفئات الاجتماعية المحورية لاسيما منها ذوي الاحتياجات الخاصة .**
- ✓ **حصر الفئات الاجتماعية المحرومة والهشة أو المعوزة وتنظيم التكفل بها في إطار السياسات العمومية الوطنية المقررة في مجال التظامن والحماية الاجتماعية .**

لإبراز مختلف النشاطات نقدم الجدول (03) الذي يظهر من خلاله أن بلدية عشعاشة هدفت إلى القيام بعدت مشاريع تخص المجال الاجتماعي، إلا أن المحلاحظ عدم وجود مشاريع في هذه الأنشطة الثقافية والرياضية والسياحية ما عدا تلك المشاريع المتمثلة في الخدمات الاجتماعية الأساسية فقط كالمطعم المدرسي وأشغال المدارس والمساجد والملحق البلدي وكذا المكتب البلدي، وعليه نقول أن البلدية ضعيفة من ناحية المجال الاجتماعي، وهذا راجع ربما لكبر مساحتها مقارنة بمواردها المادية والمالية وكذا وجود جمعيات تساعد على احداث حركة نوعية نشطة .

الجدول رقم (3-3) : وضعية المشاريع في المشاجل الاجتماعي خلال الفترة (2015-2020)

عنوان المشروع	سنة التسجيل	الغلاف المالي المرصد (دج)	نسبة الانجاز		الملاحظات
			النسبة المادية	النسبة المالية	
تجهيز المطاعم المدرسية	2020	4200000.00	%100	%100	مغلق
إنجاز مطعم جاهز بمدرسة بلقاسمي بلقاسم	2019	5000000.00	% 100	% 100	مغلق
إنجاز مطعم جاهز بمدرسة الأمير عبد القادر	2019	4000000.00	%100	%100	مغلق
تجهيز المطاعم الابتدائية	2019	350000.00	% 100	% 100	مغلق
إنجاز مطعم بمدرسة مفلاح العيد	2015	8000000.00	%100	%100	مغلق
إنجاز مجمع إداري	2017	9500000.00	% 100	% 100	مغلق

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق "الوضعية المادية والمالية لبرنامج المخطط البلدي المتوقفة إلى نهاية 2016/12/16"من مصلحة المحاسبة لبلدية عشعاشة .

ثانيا : مجال الصحة وطرقات البلدية

تسهر البلدية بمساهمة المصالح التقنية للدولة على احترام التشريع والتنظيم المعمول بهما المتعلقين بحفظ الصحة والنظافة العمومية ولاسيما في المجالات :

- ✓ **توزيع المياه الصالحة للشرب .**
- ✓ **صرف المياه المستعملة ومعالجتها .**
- ✓ **جمع النفايات الصلبة ونقلها ومعالجتها .**
- ✓ **مكافحة نواقل الأمراض المتنقلة .**
- ✓ **الحفاظ على صحة الأغذية والأماكن والمؤسسات المستقبلة للجمهور .**
- ✓ **صيانة طرقات البلدية وإشارات المرور التابعة لشبكة طرقاتها .**

كما تتكفل البلدية في إطارات تحسين الإطار المعيشي للمواطن في حدود إمكانياتها بتهيئة المساحات الخضراء ووضع العتاد الحضري وتساهم في صيانة الفضاءات الترفيهية والشواطئ .

ومن النشاطات التي ساهمت بها بلدية عشعاشة في هذا المجال نوجزها في الجدول التالي :

الجدول رقم (3-4) : وضعية المشاريع في الصحة والطرقات البلدية خلال الفترة (2012-2020)

عنوان المشروع	سنة التسجيل	الغلاف المالي المرصد (دج)	نسبة الانجاز		الملاحظات
			النسبة المادية	النسبة المالية	
إنجاز مخزن مائي بسعة 200 م³ بدوار تيمترايت	2012	9902412.00	% 64	% 100	مغلق
توسيع شبكة الماء لعائلات حقيقي بدوار ميرات	2013	5934474.00	% 99	% 100	مغلق
إنجاز شبكة التطهير بدوار المرازقية	2014	14779440.00	% 99	% 100	مغلق
صيانة وإعادة الاعتبار لطريق أولاد يحيى على مسافة 2 كلم	2017	13399400.00	% 98	% 100	مغلق
صيانة وإعادة الاعتبار لطريق المرازقية على مسافة 1.5 كلم	2018	9424205.00	% 100	% 100	مغلق
صيانة وإعادة الاعتبار لطريق أولاد الطاهر، أولاد بلعباس على 1.8 كلم	2018	9367085.00	% 100	% 100	مغلق
إنجاز شبكة التطهير بحي 80 مسك ن عشعاشة مركز	2019	3991771.70	% 81	% 100	مغلق
صيانة وإعادة الاعتبار لطريق بني زرارة على مسافة 1 كلم .	2020	7000000.00	% 100	% 100	مغلق
صيانة وإعادة الاعتبار لطريق أولاد بن ناصر	2020	7595470.00	% 100	% 100	مغلق

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مصلحة المحاسبة

المبحث الثالث : إيرادات ونفقات الجماعات المحلية (بلدية) خلال الفترة (2017-2020)

المطلب الأول : إيرادات ونفقات بلدية عشعاشة

إن ميزانية البلدية لديها قسمان هما قسم التسيير وقسم التجهيز والاستثمار، ولكل منهما إيرادات ونفقات، وفي حالة تسجيل عجز يقوم الصندوق المشترك للجماعات المحلية بتغطية العجز خصوصا وأنها تلعب دور كبير في ميدان التنمية والجدول الموالي يبين تطور الإيرادات والنفقات خلال الفترة (2017-2020) .

الجدول رقم (3-5) : تطور نفقات وايرادات البلدية خلال الفترة (2017-2020)

السنوات	الايرادات	النفقات
2017	530.801.173.00	371.898.343.22
2018	550.679.579.03	431.160.304.59
2019	404.360.670.75	265.414.202.56
2020	361.280.920.80	244.816.135.98

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات بلدية عشعاشة مصلحة المحاسبة 2020 .

من خلال الجدول تبين أن بلدية عشعاشة سجلت فائض في السنوات 2017 – 2018 – 2019 – 2020 وهذا راجع إلى المداخيل السنوية للسوق الأسبوعي واليومي ، كراء محلات البلدية، مداخيل الضرائب ومداخيل كراء المخيم العائلي بشاطئ سيدي عبد القادر ضف إلى ذلك الاعانات الولائية وهذا يدل على بلدية عشعاشة لديها الايرادات أكبر من النفقات .

الجدول رقم (3-6) : إيرادات ونفقات قسم التسيير والتجهيز والاستثمار لبلدية عشعاشة 2020

البيان	البلدية		
	الإيرادات (دج)	النفقات (دج)	الفائض (دج)
قسم التسيير	248.207.315.42	185.203.677.32	63.003.638.10
قسم التجهيز والاستثمار	135.122.729.45	81.661.582.73	53.461.146.72
المجموع	383330044.90	193370260.10	116464785

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات بلدية عشعاشة مصلحة المحاسبة 2020 .

المطلب الثاني : صلاحيات الجماعات المحلية (بلدية) في التنمية المستدامة :

إن للجماعات المحلية صلاحيات متشبعة، تختص في كل قطاعات التنمية التي سنحاول الوقوف عندها :

البلدية : تعتبر قاعدة أساسية في التنمية تتمثل صلاحياتها فيما يلي :

أ- في التهيئة العمرانية :

تظهر مهام البلدية في ميدان التهيئة العمرانية من خلال :

- إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU) ومخطط شغل الأراضي (POS)، بمبادرة من رئيس المجلس الشعبي البلدي وتحت مسؤوليته .

- مراقبة ومتابعة عمليات البناء أهمها ما يلي :

- ✓ يقتضي إنشاء أي مشروع يحتمل الإضرار بالبيئة والصحة العمومية على إقليم البلدية موافقة المجلس الشعبي البلدي .
- ✓ التأكد من تخصصات الأراضي وقواعد استعمالها .
- ✓ المراقبة الدائمة لمطابقة عمليات البناء .
- ✓ السهر على احترام الأحكام في ميدان مكافحة السكانات الهشة والغير القانونية .
- ✓ السهر على الحفاظ على وعائها العقاري ومنح الأولوية في تخصصها لبرامج التجهيزات العمومية والاستثمار والاقتصاد .
- ✓ المساهمة في تهيئة المساحات الموجهة لاحتواء النشاطات الاقتصادية أو التجارية أو الخدماتية .
- ✓ العمل على تشجيع وتنظيم بصفة خاصة كل جمعية سكان تعمل على حماية وصيانة وترميم المباني أو الأحياء السكنية .

ب- المنشآت القاعدية والتجهيز :

تقوم البلدية باعداد الأعمال المتعلقة بأشغال التهيئة والهياكل القاعدية والأجهزة الخاصة بالشبكات التابعة لممتلكاتها ولكل العمليات الخاصة بتسييرها وصيانتها .

ج- الصحة :

تتكفل البلدية بإنجاز قاعات العلاج وصيانتها طبقا للمقاييس الوطنية .

د- الشباب والرياضة :

تقوم البلدية بصيانة كل الأجهزة المكلفة بالشبيبة والثقافة والرياضة والترفيه .

هـ- البيئة :

تقوم بكل الأعمال التي تساهم في تقوية نظافة المحيط كجمع الأوساخ، وتنظيف وتزيين الأحياء، ومحاربة الأمراض المتنقلة سواء عن طريق المياه أو الحيوان، ومحاربة التلوث وحماية البيئة .

و- التنسيق الحضري :

يختص مجلس التنسيق الحضري بالمسائل المشتركة بين البلديات التي تتمثل في :

- ✓ الأملاك والتجهيزات المشتركة .
- ✓ التهيئة والتعمير .
- ✓ الإنارة العمومية .
- ✓ نظافة المدينة .
- ✓ التزويد بالمياه الصالحة للشرب وصرف المياه المستعملة .
- ✓ النفايات المنزلية والفضلات الأخرى .
- ✓ صيانة الطرقات وإشارات المرور .
- ✓ النقل الجماعي .

- نماذج تطبيقية عن إنجاز مشاريع التنمية المستدامة في بلدية عشعاشة :

يمكن إبراز دور بلدية عشعاشة في التنمية المستدامة من خلال :

1. المخططات البلدية للتنمية المحلية (PCD)

1.1. طريقة تسجيلها :

تتولى اللجنة التقنية للبلدية عند نهاية كل سنة ميلادية، وتحت إشراف رئيس المجلس الشعبي البلدي، إعداد بطاقات تقنية لكل عملية مقترحة، بعد عملية إحصاء وتحديد جميع حاجيات سكان البلدية وترتيبها حسب الأولوية، من خلال إعداد البطاقة التقنية (Fiche Technique) يتم تحديد طبيعة الأشغال أو التجهيزات المراد إنجازها بالتفصيل، والكلفة المالية للمشروع، تعرض ال اقتراحات المضبوطة من طرف اللجنة التقنية للبلدية على اللجنة التقنية للدائرة لمناقشتها وترتيب أولوياتها تبعا لأهمية كل مشروع، حيث يتم التأهيل والمصادقة على المشاريع المقبولة واقتراح إمكانية التكفل المالي ببعضها .

تتوج أشغال لجنة الدائرة بتقيد القرارات المتخذة والمتوصل إليها، ضمن محضر اجتماع يرفع إلى اللجنة التقنية بالولاية، وتحت رئاسة والي الولاية، وبحضور مدير التخطيط والبرمجة ومتابعة الميزانية بالولاية، وكذا رئيس المجلس الشعبي والولائي، يتم إجراء عملية التحكيم (L'arbitrage) للعمليات المقترحة، المرفوعة إليها من قبل لجنة الدائرة، تتوج أشغالها بالمصادقة على المشاريع المقبولة وتسجيلها، وقد يؤجل التكفل بالبعض الآخر منها لسنوات قادمة حسب أولوية وأهمية المشاريع المقترحة، وعليه يظهر من خلال ذلك أن الوالي هو المسؤول الأول عن ضبط وإعداد برامج التنمية المحلية بالبلدية .

1.2. إعدادها :

هناك عدة مراحل تمر بها مخططات التنمية البلدية من أجل إعدادها هي :

أ- مرحلة الدراسة :

يقوم رئيس المجلس الشعبي بتحديد النقائص والاحتياجات التي تعاني منها البلدية ليقوم باقتراح مشاريع لمعالجتها لتوجه إلى المكتب التقني البلدي الذي يقوم بدراسة كل مشروع من كل الجوانب ليحدد كلفته التقديرية .

ب- مرحلة المعالجة :

بعد انتهاء البلدية من تحديد المشاريع ترسل إلى الدائرة التي تتم معالجتها بحضور مختلف الهيئات القطاعية للولاية (المياه، المنشآت القاعدية للتعمير والسكن ....إلخ) ، ويتم التنسيق بين مختلف البلديات أي يمكن إجراء تغيرات بحذف أو إضافة مشاريع أخرى .

ت- مرحلة التنسيق :

بعد معالجة المشاريع على مستوى الدائرة ترسل إلى الولاية للدراسة والتنسيق بين مختلف المشاريع، كما تتم مراقبة الشروط العامة لانجاز المشاريع ومدى توافقها مع المخطط الوطني للتنمية .

ث- مرحلة المصادقة :

يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي ورئيس المجلس الشعبي الولائي والوزارة الوصية بالمصادقة على المخطط البلدي للتنمية .

ج- مرحلة التنفيذ :

بعد عملية المصادقة تأتي عملية التنفيذ، حيث يتكفل رئيس المجلس الشعبي البلدي بإنجاز البرامج .

الجدول الموالي يبين تطور الاستثمارات في مختلف القطاعات بالبلدية خلال الفترة (2017-2020)

جدول رقم (3-7): تطور الاستثمارات في مختلف القطاعات بالبلدية خلال (2017-2020)

السنة	الري	الطرقات	العمران	البيئة	الرياضة والثقافة	المرافق الإدارية
2017-2020	306.627.420.00	206.621.230.00	109.495.821.00	10.652.628.00	7.260.420.70	4.260.211.00

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مصالح البلدية .

الشكل رقم (3-3): الاستثمار للمشاريع في مختلف القطاعات خلال الفترة (2017-2020)

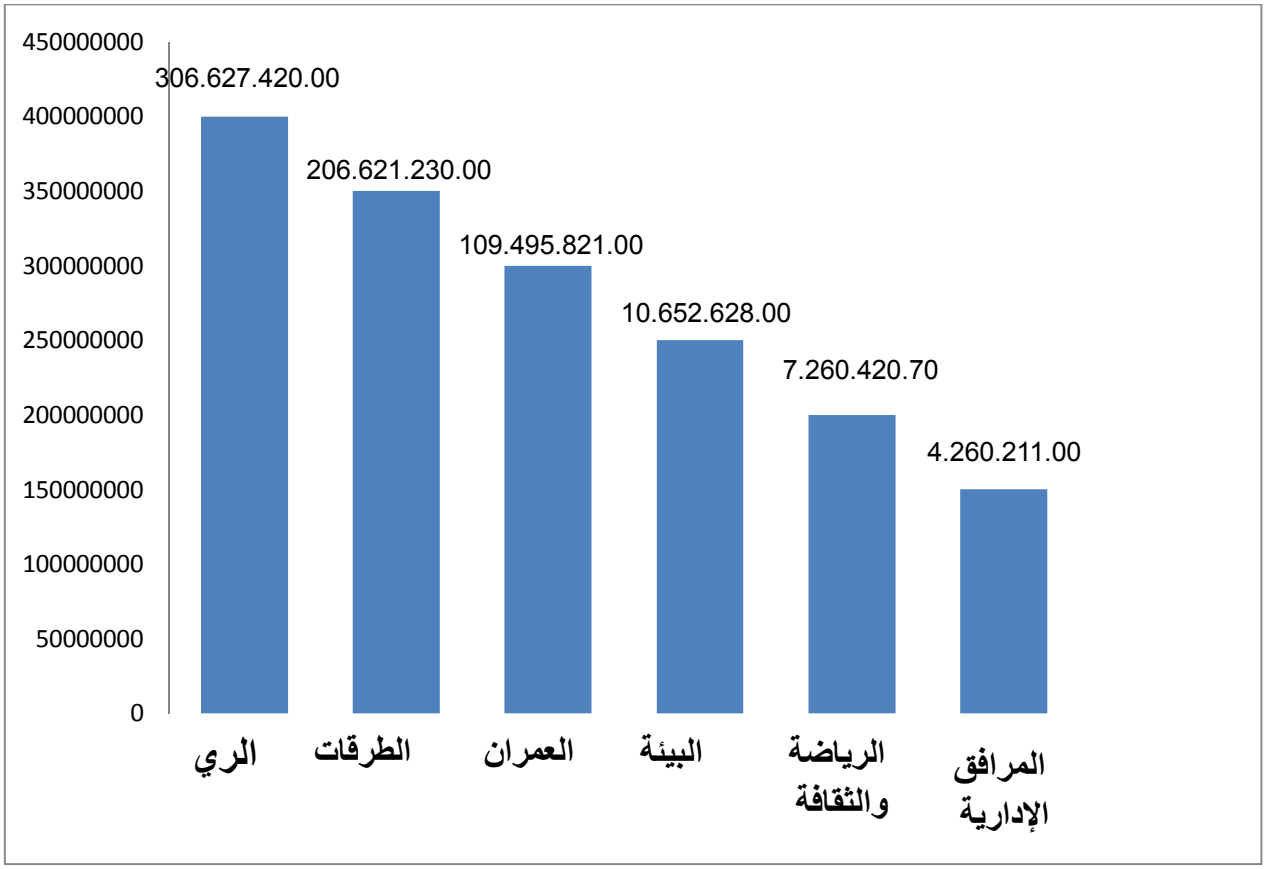

المصدر : من إنجاز الطالبين بالاعتماد على معطيات مصلحة المحاسبة لبلدية عشعاشة

حسب المعطيات الممنوحة لنا من طرف البلدية استفادت بلدية عشعاشة من مبالغ مالية قدرت بـ 644.917.731.00 دج خلال الفترة الممتدة ما بين 2017-2020 من أجل القيام بمشاريع استثمارية في إطار مخططات تنمية البلدية (PCD) في مختلف القطاعات، وذلك من أجل تحقيق التنمية المستدامة في البلدية ومن خلال الشكل رقم (3) نجد أنه ليس هناك مساوات في المبالغ المخصصة للاستثمار ، فالقطاع الذي

خصص له أكبر مبلغ هو الري بمبلغ 306.627.420.00 دج ثم يأتي الطرقات بمبلغ 206.621.230.00 دج ثم يأتي العمران بمبلغ 109.495.821.00 دج أما البيئة والرياضة والثقافة فقد خصص لهما تقريبا نفس المبلغ 10.652.628.00 دج – 7.260.420.70 دج أما القطاع الذي خصص له أضعف مبلغ فهو المرافق العمومية بمبلغ 4.260.211.00 دج التي تهدف إلى تحسين الخدمة العمومية، فبرمجت لذلك مكاتب بريدية ، مباني بلدية .

2- البرامج القطاعية للتنمية (PCD) :

أ- طريقة تسجيلها :

هو مخطط ذو طابع وطني، حيث تدخل ضمنه كل استثمارات الولاية والمؤسسات العمومية التي تكون وصية عليها، ويتم تسجيل هذا المخطط باسم الوالي والذي يسهر على تنفيذه كذلك، ويكون تحضير المخطط القطاعي للتنمية بدراسة اقتراحات مشاريعه في المجلس الشعبي الولائي والذي يصادق عليه بعد ذلك، ثم تكون دراسة الجوانب التقنية من طرف الهيئة التقنية بعد ارسال المخطط التقني لها .

ب- إعدادها :

يتم إعدادها عبر عدة مراحل :

المرحلة الأولى :

تقوم الولاية بإعداد مشروع برنامج حسب حاجياتها من تجهيزات وهياكل، ويناقش من طرف الهيئة التنفيذية.

المرحلة الثانية :

بعد الإعداد والمناقشة يحول إلى وزارة التخطيط لدراسته دراسة معمقة، حيث يتم تغيير على مستوى البرنامج سواء بالزيادة أو بالنقصان .

المرحلة الثالثة :

تقوم وزارة التخطيط بتخصيص برنامج لكل ولاية، وتقوم بإرسال مقررات تسجيل البرامج لكل ولاية من أجل البدء في تنفيذها .

المطلب الثالث : العقبات التي تواجه بلدية عشعاشة في تحقيق التنمية المحلية

هناك العديد من العقبات التي تعرقل قيام البلدية بمهامها والصلاحيات التي خولت لها من طرف المشرع الجزائر، مما يؤثر سلبا على دورها في تحقيق التنمية المحلية، وهذه العقبات متنوعة ومتباينة والتي نرى أن مختلف البلديات بالجزائر تعيشها، فمنها ما هو داخلي ومنها ما هو خرجي، نوجزها في أهم العناصر التالية :

1- العقبات الاقتصادية : تتركز في الجوانب التالية

- قلة ومحدودية الموارد المالية .
- العزلة وعدم كفاية الهياكل القاعدية المساعدة على التنمية .
- قلة مع عدم القدرة على الادخار مما يضعف الاستثمار.

2- العقبات الاجتماعية : وهي ذات طابع وتأثير اجتماعي ومعرقلة لعملية التنمية المحلية وهي متنوعة وأبرزها ما يلي :

- المشكلة السكانية وخاصة المتعلقة بالنمو السكاني المرتفع، وعلاقة ذلك بالموارد الطبيعية أو الثروة المادية .
- تأخر البيئة الاجتماعية من خلال نقص ومحدودية التعليم والتكوين، أي نقص المهارات التقنية والإدارية على مستوى البلدية .

3- العقبات الإدارية : ويمكن إيجازها فيما يلي :

- عدم التجسيد الفعلي اللامركزية والديمقراطية، وذلك أن استقلالية الجماعات المحلية تبقى متفاوتة، بحيث كلما كانت البلدية قادرة على تمويل مشاريعها ذاتيا كالبلديات الكبرى كلما كانت أكثر استقلالية، بينما البلديات غير القادرة على التمويل الذاتي لمشاريعها فهي تبقى دائما تابعا للسلطة المركزية .
- عدم كفاءة الجهاز الإداري المحلي لقيامه بأعباء النشاط التنموي، إضافة إلى محدودية وتدني الوعي بالمسؤولية الملقاة على عاتق المسؤولين المحليين .
- سوء تسيير الموارد البشرية، بحيث أدى ذلك إلى توزيع غير منطقي للنستخدمين مقارنة بالوظائف بسبب النقص الفادح في التأطير المحلي، وهذا النقص انعكس سلبا على تحقيق التنمية المحلية، وبالتالي الانحراف عن الاستغلال الأمثل للأغلفة المالية الخاصة بالمشاريع الممنوحة من طرف الدولة للبلديات .

خلاصة :

تحقيق التنمية المحلية تشمل كل القطاعات المعنية، حيث منحت الدولة صلاحياتها للجماعات المحلية (الولاية، البلدية) وذلك بتوفير الميزانية والحق في إعداد البرامج التنموية ومدينة عشعاشة مثال على ذلك .

أما فيما يخص البلدية فهي تلعب الدور الفعال في التنمية، فمن الممكن الحصول على ميزانية أكبر من الولاية بالإضافة إلى استفادتها من برامج تنموية ممولة من طرف الدولة والتي تسمى مخططات التنمية البلدية (PCD) .

كذلك الولاية تلعب دورا في التنمية من خلال المخططات القطاعية (PCD) أو غير الممركزة (لم تتوفر لدينا معطيات كافية حول برامجه في بلدية عشعاشة) وبرمجة مشاريع تنموية في مختلف القطاعات وتمويلها لصالح المدينة .

خاتمة

تلعب الجماعات المحلية دورا بارزا في تحقيق التنمية المستدامة والمساهمة في تطور الشعوب والدول وهو الأمر الذي اثبتته العديد من الوحدات المحلية في العديد من الدول التي تعتبر نموذجا ناجحا في هذا المجال، وذلك لاعتبار الجماعات المحلية الخلية اللامركزية للدولة والتي تكون على قرب كافي من المواطن من السلطة المركزية وبالتالي فهي تملك القدرة الكافية على معرفة متطلبات المواطنين، انشغالاتهم واحتياجاتهم هذا من جهة، ومن جهة أخرى معرفة خصوصيات ومميزات المقاطعات المحلية وبالتالي معرفة كيفية استغلال والتعامل مع هذه المناطق كل حسب خصوصيته وهو ما ينتج عن القدرة على الاستجابة لمتطلبات المواطنين وتوفير الخدمات الضرورية ومن ثم تحقيق التنمية المحلية التي تنعكس حتما على المستوى الوطني وتكون عاملا في تحقيق التنمية المستدامة الشاملة .

كما قمنا بمحاولة دراسة دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية فالملاحظ أن معظم الانجازات التنموية كانت اجازات فوقية وقطاعية، حيث لم تحقق الفعالية المرجوة منها، وهذا راجع لعدة أسباب من أهمها نقص الموارد الداخلية للبلدية مما يجعلها تعتمد على الإعانات الحكومية وبالتالي التبعية شبه المطلقة بدل اللامركزية المطلقة، إلى جانب أن الشراكة بين البلدية ومختلف فواعل التنمية المحلية (المواطن، المجتمع المدني، القطاع الخاص) جعل من هدف التنمية المحلية في البلدية أحادي المجهود مما يقلل فعالية التنمية المحلية في البلدية .

اختبار الفرضيات:

- الفرضية الاولى: كانت صحيحة فالتسيير الامكزي يسمح للبلدية من المساهمة في التنمية المحلية.
- الفرضية الثانية: كانت صحيحة كذلك، فالموارد المالية للبلدية تسمح بدفع عجلة التنمية المحلية في مختلف القطاعات.
- الفرضية الثالثة: كانت صحيحة فمختلف المشاريع التنموية تراعي عدم الاضرار بالبيئة.

كما توصلنا ايضا من خلال هذه الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها :

- للجماعات المحلية العديد من المهام الجد مهمة تشمل مختلف مظاهر الحياة المحلية، حيث أن للبلديات صلاحية القيام بأي عمل يستهدف كل النشاطات وهذا ما أكدته بعض المواد من قانون البلدية .

- تتشارك التنمية المحلية المستدامة مع التنمية المحلية في نقطتين أساسيتين : أن التنمية المحلية عبارة عن تكافل لجهود المجتمع سواء كانت حكومية أو من خلال المشاركة الشعبية من أجل تحقيق حاجياته، ولكن التنمية المحلية المستدامة تجزم بضرورة تحقيق العدالة في توزيع واستغلال الموارد المحلية المتاحة من خلال الأخذ بعين الاعتبار متطلبات الأجيال القادمة وحقهم في هذه الموارد المحلية الحالية .

- التنمية المحلية لا تتطلب مبالغ ضخمة فقط لتحقيق أهدافها، إلى جانب ذلك تتطلب أيضا إدارة كفؤة وفعالة ومساندة حكومية وشعبية واعية .

وعلى ضوء ما سبق يمكن اقتراح بعض **التوصيات كما يلي :**

- الاعتماد على الكفاءات الموجودة بالبلدية لتسيير عملية التنمية .

- إعادة الثقة بين الرئيس والمرؤوس وإعادة الاعتبار لثقافة العمل الجماعي وهذا بضرورة توحيد كل الجهود لتحقيق التنمية المحلية .

- توفير الحوافز المادية والمعنوية لاستقطاب الإطارات والكفاءات الموجودة في البلدية بدل توجيهها نحو القطاع الخاص .

-تطوير وتدعيم التخطيط المحلي ورفع كفاءة الجماعات المحلية عن طريق الاهتمام بالعمالة وتوظيف الإطارات الجامعية والتكوين والمتابعة .

- إيجاد إعلام محلي يهتم بشؤون التنمية المستدامة والهيئات المشرفة عليها من أجل إبراز الاحتياجات والنقائص وتقويمها وتوعية المواطنين والمؤسسات بدورهم المحوري في بلوغ الأهداف المأمولة .

- تغيير شكل العلاقة بين الحكومة والجماعات المحلية ومنح هذه الأخيرة استقلالية أكثر من خلال التخفيف من السلطة الوصائية وإعطائها حرية المبادرة في صنع القرار المحلي .

- تدعيم وتشجيع المشاركة الشعبية والعمل التطوعي المنظم من خلال إقامة المؤسسات الديمقراطية والسياسية والاجتماعية وإصدار التشريعات المنظمة لها من أجل استكمال الجهود الرسمية .

قائمة المصادر والمرجع

المراجع باللغة العربية

1- الكتب :

- عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، التنمية المستديمة وأساليب تخطيطها وأدات قياسها، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010 .

- سعد طه علام، التنمية والدولة، دون طبعة، دار النشر والتوزيع والتجهيزات العلمية، القاهرة، 2004 .

- غربي محمد ، التكامل العربي بين دوافع التنمية المستدامة وضغوط العولمة، الطبعة الأولى، دار الروافد الثقافية ناشرون ، لبنان، 2014 .

- محمود الأشرم، التنوع الحيوي والتنمية المستدامة (عالميا وعربيا)، الطبعة الأولى، مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت، 2010 .

- عبد الرزاق إبراهيم الشيخلي، الإدارة المحلية دراسة مقارنة، الأردن، دار وائل للنشر، 2001 .

- العمري بوحيط، البلدية إصلاحات مهام وأساليب، سنة 1997 .

- طارق الجدوب ، "الإدارة العامة والعلمية الإدارية"، منشورات الحلبي، لبنان، 2003 .

- أحمد رشيد، التنمية المحلية، القاهرة، دار النهضة العربية، 1986 .

- أجمد رشيد، التنمية المحلية، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، مصر، 1986 .

[1] سعيد محمد المصري، التنظيم والإدارة مدخل معاصر لعمليات التنظيم والتخطيط والقيادة والرقابة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002 .

- عمار بوحوش، الاتجاهات لاالحديثة في علم الإدارة، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984 .

- عبد القادر محمد عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدر الجامعية الإسكندرية، 2000 .

- فريدة قيصر مزياني، القانون الإداري، مطبعة سخري، الجزء 2، 2011 .

المذكرات :

- حسونة عبد الغني، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة ، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه، علوم في التحقيق، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السايسيةن قسم الحقوق ، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 11 سبتمبر 2012 .

- مختاري نسيمة ، التعاون الدولي اللامركزي من أجل التنمية المستدامة، مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون، تخصص قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 11 سبتمبر 2012 .

- ديب كمال، دور المنظمة العالمية للتجارة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، (مدخل بيئي)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوره في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008 – 2009 .

- أحمد بلجيلالي، إشكالية عجز ميزانية البلديات، مذكر ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2010 .

- شباب سهام، إشكالية تسيير الموارد المالية للبلديات الجزائرية، دراسة تطبيقية لحالة بلدية معسكر ، راسلة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2012 .

- صحراوي بن شيخه، التسويق في الجماعات المحلية ، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، 2003.

الملتقيات والمقالات :

- المؤتمر الدولي للتربية والتعليم البيئي عقد في "تبليسي" عاصمة جورجيا خلال الفترة الممتدة من 14 إلى 26 أكتوبر 1977، تم تنظيمه من طرف منظمة اليونسطو بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، شارك في المؤتمر 340 وفدا مراقبا يمثلون حوالي 70 دولة ، أنظر: زياد ليلى ، مشاركة المواطنين في حماية البيئسة ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون الدولي لحقوق الإنسان، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 10-11-2010 .

- محمد دهان ، عبد الحق بوعتروس، متطلبات تعبئة الموارد المالية المحلية للتنمية، الملتقى الوطني حول تمويل التنمية المحلية في الجزائر، واقع وآفاق، 2008، جامعة برج بوعريريج ، الجزائر .

- كريمة ربحي، زهية بركان ، وضع ديناميكية جديدة لتفعيل دور الجماعات المحلية في التنمية، دراسة مقدمة للملتقى الدولي حول تسيير وتمويل الجامعات المحلية في ضوء التحولات ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة سعد دحلب البلدية، 2008 .

- بوشنيق إيمان، رقامي محمد، دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة، مقالة في مجلة جيل حقوق الإنسان، مركز جيل البحث العلمي، العدد 2، بيروت، لبنان ، ديسمبر، 2003 .

المجلات :

- قلاتي عبد الكريم، الاستقرار بالحكم الراشد والتنمية المستدامة ، مجلة متخصصة في القضايا والوثائق البرلمانية ، عدد 23 الجزائر 2019 .

- عبد الرحمان محمد الحسن، التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها، بحث مقدم لملتقى إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة ، 15، 16/11/ 2011 .

- هادية بن مهيدي، دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة باتنة، 01، المجلد، العدد 01، 2020 .

- بوشامة مصطفى، وحواس الميلود، الجماعات المحلية وإشكالية التنمية في الجزائر، مجلة "الإدارة والتنمية لبحوث والدراسات"، مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية ، العدد01 .

- عبد الحق فيدمة، ماهية الجماعات المحلية والتنمية المحلية المستدامة، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البليدة 02، المجلد 01، العدد 01، 2012 .

- يونس قرواط، أهمية نظام الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر، مجلة المعيار، جامعة قسنطينة، العدد 16، 2016 .

القوانين :

- حسب المادة 92 من قانون الولاية 7/12 .

- المادة 4 من قانون رقم 10/03 مؤرخ في 19 جويلية 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ، ج ر، عدد 43، الصادرة في 20 جويللية 2003 .

المراجع باللغة الفرنسية :

1 -ZERGUIN(R), la législation de l'environnement en algérie, revue algérienne des sciences juridiques économiques et politiques, v25, N02/02,Algérie 1992.

2- PNUE : stratégie Méditerranéenne pour le développment durable, www.inforce.org.info@inforac.org p5.

المواقع الالكترونية :

1- س. ناصر، النزاعات المسلحة أهم معوقات التنمية المستدامة حسب تقرير الفاو، www.ech.chaab.net ، الجزائر، 2022/05/02 .

2- كاظم الشبيب، قضايا تعيق التنمية المستدامة، www.pdffactiry.com ، 2022/05/21 .

3- عبد الله تركمان، التنمية في إفريقيا المعوقات وآفاق المستقبل، www.abewar.org ، 2022/05/21 .

3- بن قطاط خديجة، أثر آليات السوق والشركات عبر الوطنية على البيئة، www.droitetentrprise.org ، الجزائر 2022/05/21 .